الأمم المتحدة
البحرين

تقرير النتائج القُطرية لعام 2022

يونيو 2023

جدول المحتويات

مقدمة	2
فريق الأمم المتحدة القُطري	3
التطورات الرئيسية على الصعيدين القُطري والإقليمي	9
دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية من خلال إطار التعاون	11
• استعراض عام لنتائج إطار التعاون لعام 2022	12
• أولويات إطار التعاون ونتائجه ومخرجاته	14
• دعم الأمم المتحدة للشراكات وتمويل رؤية 2030	28
• نتائج العمل معاً بدرجة أكبر وبشكل أفضل: اتساق وفعالية وكفاءة الأمم المتحدة	30
• التحديات الرئيسية والدروس المُستقاة	33
• استعراض مالي عام وتعبئة الموارد	34
التركيز الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القُطري لعام 2023	36
الملاحق	38
• الملحق 1. قائمة شركاء التنمية الرئيسيين لعام 2022	38
• الملحق 2. مسرد الاختصارات	40

مصدر الصورة
منظمة الصحة العالمية وموئل الأمم المتحدة

احتفال منظمة الصحة العالمية وموئل الأمم المتحدة باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة مع الحكومة وشركاء المجتمع المدني وسكان الحضر لإبراز أهمية إدماج ذوي الإعاقة في جميع قطاعات المجتمع

مصدر الصورة
Shutterstock

مقدمة

مصدر الصورة
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه إليكم، نيابةً عن فريق الأمم المتحدة القُطري في مملكة البحرين، لأستعرض معكم تقرير نتائجنا الجماعية لعام 2022 والذي لا يعكس جهود الأمم المتحدة في البحرين فحسب، بل يمثّل أيضاً أداة مساءلة رئيسية لفريق الأمم المتحدة القُطري تجاه حكومة البحرين والجهات المانحة والشركاء الرئيسيين للفريق وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين، إذ يحوي رؤى قيمة حول ما أحرزناه من تقدم في دعم أولويات التنمية الوطنية للبلاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت مظلة حكومة البحرين وإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة مع الأمم المتحدة.

لقد واصل فريق الأمم المتحدة القُطري في عام 2022 دعمه للبحرين محققاً في سبيل ذلك مجموعة كبيرة من الخطوات الإيجابية على الرغم من التحديات الناجمة عن تفشي جائحة «كوفيد19-». وفي سياق تعديل حكومي غير مسبوق، أحدثت حكومة البحرين وزارة التنمية المستدامة وهي الأولى من نوعها في المنطقة مما يدل على التزام الدولة بوضع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة في طليعة البرامج والمبادرات الوطنية. وقد نجحت الوزارة بعدُ في أن تصبح شريكاً رئيسياً لفريق الأمم المتحدة القُطري نتيجة لإسهاماتنا الجماعية في التحضير للاستعراض الوطني الطوعي الثاني للبحرين المقرر طرحه على المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو/تموز 2023.

وخلال قمة تحويل التعليم المنعقدة برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة تأثير جائحة «كوفيد19-» على مختلف مناحي التعليم، قدمت الحكومة 21 التزاماً لتعزيز نظامها التعليمي تنبع جميعها من عملية تشاور وطنية شاملة في عام 2022 نُفّذت وفق توجيهات ومشورة فنية من فريق الأمم المتحدة القُطري.

وفي مجال حقوق الإنسان، قدمت الحكومة تقريرها الوطني في سياق الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وبناءً على طلب الحكومة، دعم فريق الأمم المتحدة القُطري هذا الإجراء من خلال تبادل أفضل الممارسات لتقديم الحكومة لتقريرها الوطني، كما استمرت جهود الفريق الرامية إلى دعم كافة قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماج الإعاقة وإشراك الشباب في عمليات التنمية وحماية الفئات الضعيفة على مدار العام.

وفي هذا الصدد، أجدد التزامنا بدعم جهود الدولة لتحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة من خلال مواصلة تنفيذ إطار التعاون بين الطرفين. وفي سياقٍ متصل، وبغية تعزيز دعمنا وتحقيق جانب رئيسي من جوانب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شرعنا في عقد مناقشات مع الحكومة لإنشاء صندوق قُطري مشترك نتطلع إلى أن يعزز تنفيذ إطار التعاون من خلال سبل تمويل تحفيزية. ختاماً، لا يسعني إلّا التأكيد على ثقتي في أن هذا التقرير يطرح عددا من الرؤى القيمة ويشكل وثيقة مفيدة لجميع شركائنا وأصحاب المصلحة المهتمين بعمل فريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين في عام 2022، آملين في تقديم المزيد من سُبُل المشاركة في 2023 والأعوام التالية.

خالد المقود
المنسق المقيم للأمم المتحدة
في البحرين

فريق الأمم المتحدة القُطري

استعراض عام

يتألف فريق الأمم المتحدة القُطري في مملكة البحرين من ممثلين عن 21 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعمل معاً تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم لدعم البلاد في تحقيق أولوياتها التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعمل مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج بالمنامة في تنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري وهو المصدر الرئيسي للمعلومات حول منظومة الأمم المتحدة بالمملكة.

ويعمل الفريق القُطري وفقاً لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة بين مملكة البحرين والأمم المتحدة 2021-2024، ويعد إطار التعاون الاستراتيجي الأداة الرئيسية لتخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية لفريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين، حيث يرتكز على أولويات التنمية الوطنية ورؤية 2030 ويحدد أربعة مجالات أولوية استراتيجية تتوافق مع أربع نتائج وتتضمن العديد من المخرجات. وتتولى لجنة توجيهية متكونة من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة، مهمة الإشراف الاستراتيجي والتوجيه في تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة.

ويحظى الفريق القُطري للأمم المتحدة في عمله بدعم العديد من هياكل التنسيق بما في ذلك أربع مجموعات نتائج– بواقع مجموعة واحدة لكل نتيجة من نتائج إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة–بالإضافة إلى فريق العمل المعني بإدماج الإعاقة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. ويقدم كل من فريق إدارة العمليات وفريق الأمم المتحدة للاتصالات وفرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين الدعم لفريق الأمم المتحدة القُطري، كل في مجال اختصاصه. وتُسهم آليات تنسيق الأمم المتحدة، على المستويين الفردي والجماعي، في تماسك وفعالية وكفاءة أداء الأمم المتحدة.

مصدر الصورة
Shutterstock

الأولويات والنتائج والمخرجات الاستراتيجية لإطار التعاون

مجال الأولوية 1

البيئة والطاقة والغذاء

النتيجة 1

تعزيز السياسات والأطر من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز الأمن الغذائي

إطار التعاون

- الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته
- الأمن الغذائي والتغذية

مجال الأولوية 2

خدمات اجتماعية شاملة وعالية الجودة

النتيجة 2

تعمل سياسات وأنظمة القطاع الاجتماعي المعززة على تحسين تقديم خدمات شاملة عالية الجودة للمواطنين البحرينيين والمقيمين

إطار التعاون

- تعليم ذو جودة
- حياة صحية ورفاهية
- مدن شاملة وآمنة ومرنة
- التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

مجال الأولوية 3

التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود

النتيجة 3

تعزز السياسات والأطر التنظيمية المعززة ظروف التنويع الاقتصادي ، وخلق فرص العمل ، وسيادة القانون، وزيادة المرونة والابتكار

إطار التعاون

- التنويع الاقتصادي
- السياسات والأدوات الموجهة نحو التنمية والمراعية للمنظور الجنساني
- سيادة القانون والوصول إلى العدالة والأمن والأمن
- قدرات البحث والبيانات

مجال الأولوية 4

البحرين بين الأمم

النتيجة 4

تلعب مملكة البحرين دورًا معززًا في الشراكات الدولية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة ، بما في ذلك مبادرات السلام والأمن ، وتوسيع التعاون بين بلدان الجنوب

إطار التعاون

- الوفاء بالالتزامات الدولية
- الترويج لأهداف التنمية المستدامة والنهوض بها من قبل الجميع
- النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

كيانات الأمم المتحدة العاملة في إطار التعاون

- أعضاء الفريق القُطري حسب التواجد في البحرين

مُقيم	غير مُقيم
8	13

هياكل وآليات تنسيق فريق الأمم المتحدة القُطري

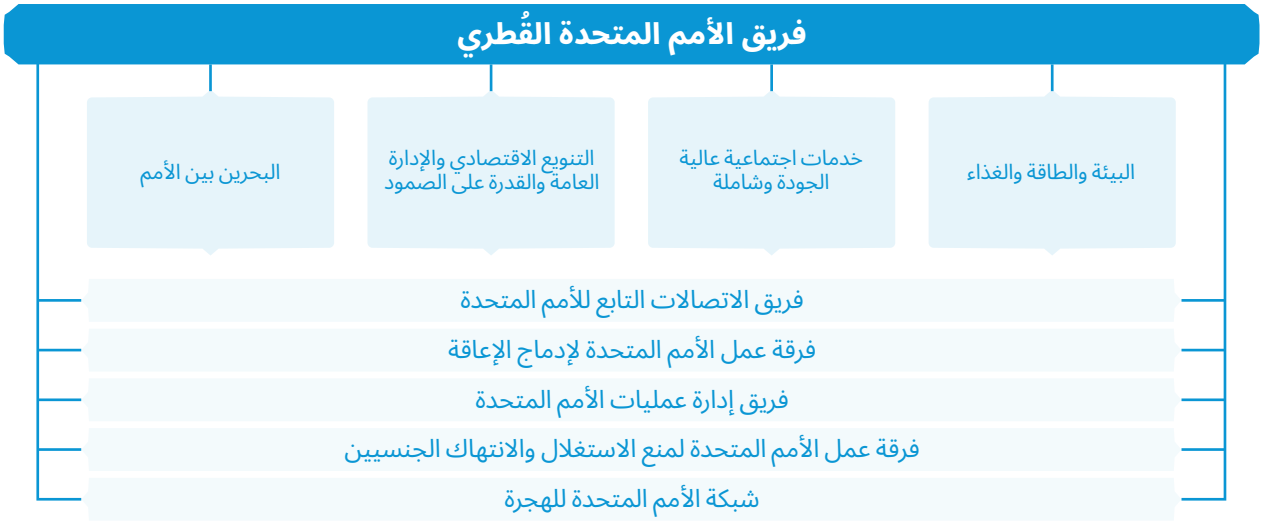

شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

• شركاء التنفيذ

يُعزى التنفيذ الناجح لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة إلى العديد من شركاء فريق الأمم المتحدة القُطري. وكانت الحكومة البحرينية هي الشريك الرئيسي الذي شارك الفريق التزامه بالنهوض بأولويات التنمية الوطنية ورؤية 2030. كما تولت وزارة الخارجية البحرينية دور المنسق والنظير الرئيسي في عملية التعاون، إذ يشغل وكيل الوزارة للشؤون السياسية خطة رئيس مشارك للجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة إلى جانب المنسق المقيم للأمم المتحدة، فضلاً عن انضمام أعضاء حكومة آخرين إلى اللجنة التوجيهية من بينهم ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء ووزارة شؤون مجلس الوزراء ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وحافظ فريق الأمم المتحدة القُطري على الشراكات القوية مع مختلف الوزارات والوكالات والهيئات الاستشارية واللجان والمجالس الحكومية الأخرى، وتُظهِر القاعدة العريضة من الكيانات الحكومية التي تعمل بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القُطري على تنفيذ برامج ومشاريع ومبادرات التنمية التزام الحكومة بتعزيز الشراكات والتعاون من أجل تحقيق نتائج إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. وتعد وزارة التنمية المستدامة المستحدثة مؤخراً من بين الكيانات المهمة التي انضمت إلى قائمة الشركاء الاستراتيجيين ، حيث أقام معها فريق الأمم المتحدة القُطري علاقة تعاون وثيقة ومثمرة، كما عمل الفريق مع الجمعية الوطنية في عام 2022 على الترويج لأهداف التنمية المستدامة بين أعضاء البرلمان.

وتشغل منظمات وجماعات المجتمع المدني التي يتعاون معها فريق الأمم المتحدة القُطري–لا سيّما فيما يخص توطيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإشراك الشباب في عمليات ومبادرات التنمية، فضلاً عن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة– مكانة خاصة بين العديد من الشركاء نظراً لما تتمتع به هذه المنظمات والجماعات من معرفة وخبرة بالسياق المحلي لا تقدر بثمن، ولكونها تمثل همزة وصل بين فريق الأمم المتحدة القُطري والفئات المقرر خدمتها. وواصل فريق الأمم المتحدة القُطري إقامة علاقات تعاون قوية مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر لتعزيز اكتساب ومشاركة المعرفة حول مجالات التنمية المستدامة، بالاعتماد على المؤسسات الإعلامية لتعظيم جهود المناصرة لدعم رؤية 2030. كما استغل فريق الأمم المتحدة القُطري إمكانات القطاع الخاص لتقديم حلول مبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتحقيقها.

علاوةً على ذلك، تعاون فريق الأمم المتحدة القُطري مع العديد من السفارات التي تتخذ من البحرين مقراً لها من خلال تبادل المعرفة والخبرة المتخصصة وجهود المناصرة حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتعبئة الموارد المطلوبة لمبادرات التنمية الرئيسية. وامتدت أواصر علاقات التعاون مع البعثات الدبلوماسية في البلاد في عام 2022 لتشمل سفارات ألمانيا وإسرائيل والفلبين ودولة فلسطين والمملكة المتحدة.

شركاء التمويل

لا تقتصر الحكومة على دور شريك التنفيذ الرئيسي فحسب، بل هي أيضاً المصدر الرئيسي لتمويل البرامج والمشاريع والمبادرات بالإضافة إلى دعم الوجود الميداني لفريق الأمم المتحدة القُطري، حيث تضطلع حكومة البحرين بتوفير ما يقرب من نصف النفقات والموارد المالية. وفي عام 2022 ، أصبح كل من الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال يمثلان ثاني وثالث أكبر مصادر تمويل فريق الأمم المتحدة القُطري. كما حظى فريق الأمم المتحدة القُطري بالتمويل من مرفق البيئة العالمي وحكومات فنلندا وهولندا والسويد وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات في المبادرات الإقليمية.

يتضمن الملحق 1 قائمة بشركاء التنمية الرئيسيين.

شركاء التنمية الرئيسيون

الفصل 01

مصدر الصورة
Shutterstock

التطورات الرئيسية على الصعيدين القُطري والإقليمي

في إطار سعيها للتخفيف من وطأة جائحة «كوفيد19-» في عام 2022، حولت الحكومة اهتمامها من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة التعافي وما بعدها. وسجل الاقتصاد الوطني انتعاشاً صحياً واسع النطاق خلال العام بفضل الإجراءات الحاسمة التي تبنتها الحكومة تماشياً مع خطة الإنعاش الاقتصادي، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9 في المائة في عام 2022، وهو أعلى معدل منذ عام 2013. وكان النمو الاقتصادي مدفوعاً بالأساس بالقطاعات غير النفطية، حيث شكل قطاع الضيافة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي واكتسب القطاع المالي حصة أكبر من الاقتصاد، وهو ما يؤكد على مضي البلاد بخطى ثابتة نحو هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً.

ونظراً لارتفاع أسعار النفط والألمنيوم والإيرادات غير النفطية الكبيرة، قلصت حكومة البحرين كثيراً من عجزها المالي في عام 2022، وهو ما سيمكنها مستقبلاً من تحقيق ميزانيتها المستهدفة في وقت سابق لبرنامج التوازن المالي. وارتفعت نسبة التضخم إلى 3.7 في المائة في عام 2022، مدفوعة بالأساس بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقامت البحرين بمواءمة سياستها النقدية مع الاقتصادات المتقدمة من خلال تشديد الأوضاع المالية بهدف احتواء الضغوط من صدمات جانب العرض وارتفاع التضخم لدى الشركاء التجاريين. وقد ساعدت الإجراءات الحكومية مثل الإعانات وتحديد الأسعارالقصوى لبعض المنتجات والدعم المالي المُقدم للأسر ذات الدخل المنخفض في تخفيف وطأة ارتفاع أسعار المستهلك.

وشهد العام عدة تغييرات مهمة على الصعيد السياسي، لعل أبرزها إجراء تعديل وزاري واسع النطاق في يونيو/حزيران بمبادرة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مما أدى إلى تغيير 17 حقيبة وزارية من بين 22 وزارة، فضلاً عن إعادة هيكلة العديد من الوزارات وإنشاء أربع وزارات جديدة، في ما يعد واحدا من أبرز التعديلات الوزارية في تاريخ البلاد. وشهد التعديل الاستعانة بقادة من جيل الشباب، فضلاً عن إنشاء وزارة جديدة للتنمية المستدامة لضمان التزام الدولة برؤية 2030. وتم غداة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في فترة لاحقة من السنة تشكيل حكومة جديدة وفقاً لأحكام الدستور، حافظ فيها الوزراء المعينون في التعديل الوزاري على حقائبهم باستثناء ثلاثة وزراء.

وأجريت في نوفمبر/تشرين الثاني، انتخابات برلمانية على جولتين تنافس فيها المرشحون على 40 مقعداً بمجلس النواب وهي الغرفة التشريعية الدنيا للبرلمان المكون من مجلسين تشريعيين. كما أُجريت انتخابات أعضاء المجالس البلدية في نفس الوقت. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية 73 في المائة، وتمكن على إثرها ستة مرشحون من الفوز بمقاعد في البرلمان. ثم جرى انتخاب باقي أعضاء البرلمان البالغ عددهم 34 عضواً خلال الجولة الثانية. ونجحت ثماني نساء في الحصول على مقاعد بالبرلمان ليمثلن 20 في المائة من جميع المقاعد – وهي نسبة غير مسبوقة.

وبعد فترة وجيزة من الانتخابات، قدمت الحكومة خطة عمل جديدة إلى البرلمان لمناقشتها والموافقة عليها، واضعة خارطة طريق للبلاد تمتد على مدار السنوات الأربع القادمة. ووافق أعضاء البرلمان على الخطة بالإجماع إبان جلسة استثنائية لمجلس النواب في يناير/كانون الثاني 2023 تحت عنوان من التعافي إلى التنمية المستدامة، والتي تتماشى مع رؤية 2030 والمواضيع العالمية المقررة لقمة أهداف التنمية المستدامة الثانية المزمع عقدها في نيويورك في عام 2023 تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتستند خطة الحكومة في نسختها النهائية إلى أربع أولويات وهي:

1. رفع مستوى معيشة المواطن حفاظاً على مكتسباته؛
2. تحقيق العدل والأمن والاستقرار؛
3. تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة؛
4. تقديم خدمات حكومية تنافسية وعالية الجودة.

وواصلت البحرين توسيع شراكاتها ومكانتها العالمية وتوطيدها. ومن أبرز الفعاليات التي شهدتها البحرين خلال العام استضافة المنتدى العالمي للحوار بين الأديان الذي جمع البابا فرنسيس وشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وكوكبة من القادة آخرين بغية تعزيز التسامح الديني والثقافي والتعايش الإنساني. وإبان مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2022 (قمة المناخ 27)، أكدت الدولة تعهدها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060 بينما تعهدت في قمة تحويل التعليم بمجموعة من الالتزامات لدعم نظام التعليم. ومن منطلق تقدير جهود وتقدم الدولة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، جرى انتخاب البحرين كعضو في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات لدورته المقبلة.

حقائق وأرقام رئيسية[1]

السكان

إجمالي السكان (مليون)	1.5
مواطنو البحرين (مليون)	0.7
• ذكور (٪)	50.7
• إناث (٪)	49.3

الاقتصاد

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	4.9
الدين العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	96.3
مؤشر أسعار المستهلك (٪)	3.7

القوى العاملة

نسبة التوظيف إلى السكان +15 (٪)	70.7
• ذكور (٪)	86.1
• إناث (٪)	42.4

التعليم

الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي (٪)	52.6
• ذكور	49.9
• إناث	55.7
الالتحاق بالتعليم الابتدائي (٪)	98.0

الصحة

معدل الوفيات بسبب الأمراض غير السارية (لكل 100,000 نسمة)	135.5
• ذكور (٪)	126.9
• إناث (٪)	149.5

التنمية البشرية

مؤشر/مركز التنمية البشرية	52.6
• ذكور	0,894
• إناث	0,829
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	35/0875

[1] تشمل الإحصاءات الاقتصادية تقديرات عام 2022، وإحصاءات السكان والتنمية البشرية لعام 2021، في حين أن إحصاءات القوى العاملة هي تقديرات نموذجية لعام 2020، وإحصاءات الالتحاق بالمدارس ما قبل المرحلة الابتدائية والمرحلة الابتدائية لعام 2020 و2019 على التوالي، والإحصاءات الصحية لعام 2019. وتشمل مصادر البيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ووزارة الصحة ووحدة الاستخبارات الاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفصل 02

مصدر الصورة
Shutterstock

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية من خلال إطار التعاون[2]

استعراض عام لنتائج إطار التعاون لعام 2022

واصل فريق الأمم المتحدة القُطري إحراز تقدم على مستوى جميع الأولويات الاستراتيجية الأربع لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة، مع دعمه أيضاً للرصد والمراجعة الشاملين لتقدم الدولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى. ومع إعلان الحكومة عن نيتها تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، اعتمد فريق الأمم المتحدة القُطري على قدراته وخبراته الداخلية لتقديم التوجيه والمشورة ذات الصلة في هذه العملية، وجرى التحضير للاستعراض الوطني الطوعي على قدمٍ وساق في نهاية العام وسيظل الدعم لإنهاء هذا الإجراء أحد الأولويات الرئيسية لعام 2023.

وعلى غرار السنوات السابقة، قدمت أسرة الأمم المتحدة إسهامات عديدة شملت تقريباً جميع أهداف التنمية المستدامة، مع توجيه الدعم في المقام الأول إلى إرساء السياسة والبيئة التنظيمية في البلاد وتعزيز القدرات الوطنية لضمان استدامة النتائج. كما وجه فريق الأمم المتحدة القُطري جهوده نحو زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ العديد من حملات التواصل والدعوة بعيدة المدى، وظلت المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في طليعة الأعمال المقرر تعميمها في جميع الأنشطة والتدخلات.

• الإنفاق حسب أهداف التنمية المستدامة بالدولار الأمريكي

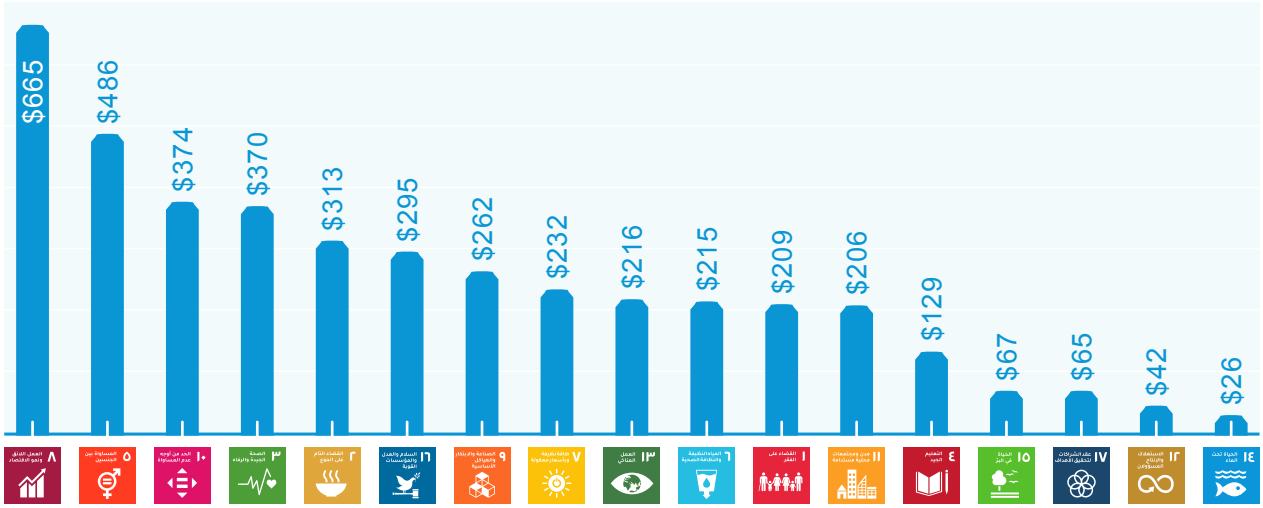

[2] صدر هذا الفصل بناءً على مدخلات من 20 عضواً من أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري.

المبادرات حسب مجال التركيز*

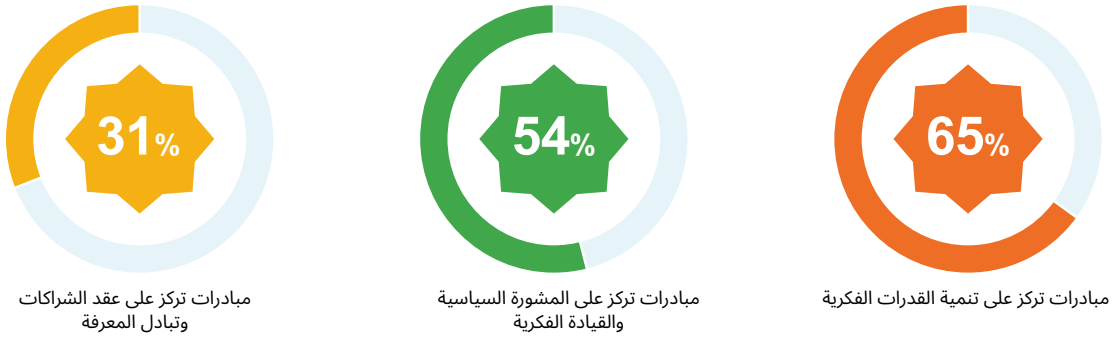

* قد يكون للمبادرة أكثر من مجال تركيز واحد

الإنفاق حسب المساهمة في المساواة بين الجنسين

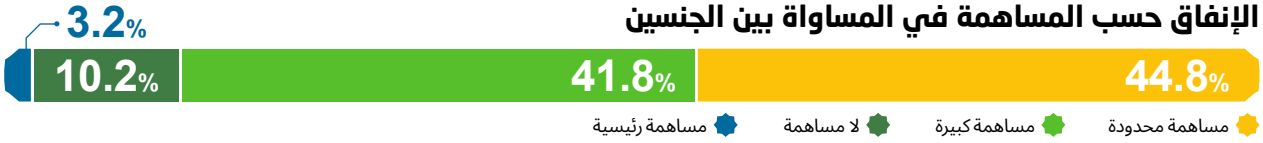

الإنفاق من خلال المساهمة في حقوق الإنسان

في عام 2022 ، ساهم فريق الأمم المتحدة القطري في معظم أهداف التنمية المستدامة، حيث تلقت أهداف التنمية المستدامة 8 و5 و10 و3 و2 أكبر حصة من التمويل. وتم توجيه ما يقرب من نصف الموارد المنفقة نحو الأنشطة التي كان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفًا رئيسيًا أو مهمًا فيها وذهب حوالي الثلث إلى المبادرات التي كانت حقوق الإنسان هدفًا رئيسيًا أو مهمًا، مما يدل على التزام فريق الأمم المتحدة القُطري بحقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنستين.

وكانت طموحات الفريق القُطري لهذا العام كبيرة، ونجح الفريق في تحقيق ثلثي النتائج المستهدفة أو تحقيقها جزئياً. ومع ذلك، كان لا بُدّ من تعديل ما يقرب من ربع النتائج المخطط لها بناءً على الأولويات المتغيرة لضمان التوافق مع الاحتياجات المحلية، أو إرجائها بسبب التحديات التي واجهتها في تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، استقى الفريق العديد من الدروس وسنحت فرص جديدة لإثراء عمل الفريق القُطري للمضي قدماً في تنفيذ مهامه.

تقدم مؤشر الإخراج

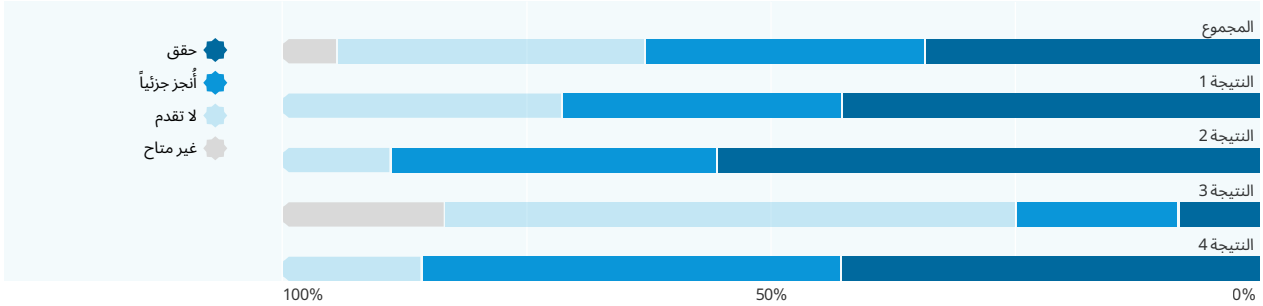

كما أحرز فريق الأمم المتحدة القُطري تقدماً كبيراً في تعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة، واتخذ خطوات كبيرة نحو تكثيف الدعم للشراكات وتمويل رؤية 2030. وقد أسفرت هذه الجهود بالفعل عن تقديم الفريق لمقترحات أول برنامج مشترك شامل على نحوٍ يسمح بتقديم دعماً أكثر تكاملاً للحكومة في مجالات العمل الرئيسية، فضلاً عن تطوير وتنفيذ العديد من المبادرات الجديدة المشتركة بين الوكالات.

ويستعرض هذا التقرير بالتفصيل نتائج فريق الأمم المتحدة القُطري في إطار كل مجال من مجالات الأولوية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة إلى جانب تقديم استعراض مالي عام فيما يخص أعمال فريق الأمم المتحدة القُطري بالبحرين، كما يستعرض التقرير التقدم الذي أحرزه الفريق في تعزيز التنسيق والاتساق والكفاءة، فضلاً عن التحديات التي صودفت والدروس المستقاة خلال العام، إلى جانب طرح الأولويات الرئيسية لعام 2023.

أولويات إطار التعاون ونتائجه ومخرجاته

النتيجة 1
البيئة والطاقة والغذاء

الجهات المساهمة

FAO IOM UN MIGRATION UNDRR UN environment programme UNESCO UN-HABITAT World Health Organization WMO

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة

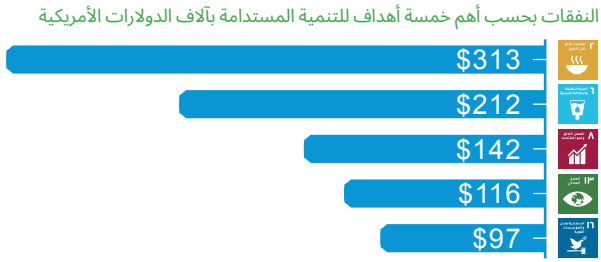

مصادر التمويل

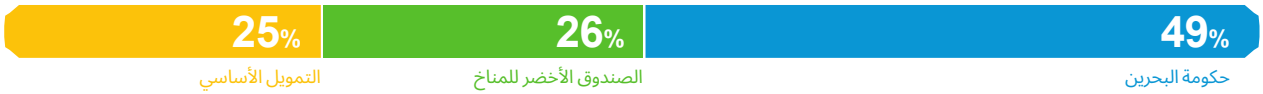

النتائج الرئيسية

مشاركة البحرين في **مسار الإدارة التقدمية للأمن الحيوي المائي** وتعزيز قدراتها في القضاء على الأمراض الحيوانية والحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية.

إنشاء **منصة وطنية لإدارة المعرفة في قطاع المياه والمناخ** بغية تحسين المعلومات المناخية وإدارة الموارد المائية.

وضع **أول** قائمة سوداء وطنية لأنواع النبات والحيوان الغازية وخطة العمل الوطنية للسلامة الأحيائية.

صياغة **الاستراتيجية الوطنية الشاملة للأمن الغذائي.**

تعزيز قدرات الأخصائيين المعنيين بالبحرين في مجال التنبؤ بالمناخ بما في ذلك التنبؤ بالعواصف الرملية والترابية.

تزويد ما يقرب من **70 أخصائي** بالمعرفة والمهارات المطلوبة لمجابهة كافة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي.

الانتهاء من **دراستين** لتوجيه الاستجابة لتغير المناخ وتأثيره.

تعزيز البيانات الخاصة بإحصاءات الأغذية والزراعة من خلال التدريب وتنفيذ المسح الزراعي بالبحرين.

أحرزت الحكومة في عام 2022 مزيداً من التقدم نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوطيد التكيف مع تغير المناخ وقدرات التخفيف من آثاره وتحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال مساعدة تقنية متخصصة وتقديم المشورة بشأن السياسات من قِبل فريق الأمم المتحدة القُطري.

• الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي البري

أسفرت الجهود التي حظيت بدعم فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام عن سياسة وبيئة تنظيمية أفضل، وقدرات مُحسّنة لحماية صحة الحيوان والنبات، فضلاً عن الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي والبري. وفي سياق الشراكة الوثيقة مع وزارة شؤون البلديات والزراعة، انتهى فريق الأمم المتحدة القُطري من تقييم مخاطر أمراض الأسماك وصياغة العديد من الوثائق الرئيسية لحماية الموارد السمكية، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية للتجارة في الحيوانات المائية الحية وصياغة البروتوكولات الخاصة بالأمن الحيوي في تربية الأحياء المائية. كما أجرى الفريق فحصاً منهجياً واسع النطاق للماشية لرصد الأمراض الحيوانية والقضاء عليها.

كما جرى ترسيخ القدرات الوطنية في هذا المجال من خلال تقديم التدريب للموظفين الحكوميين المعنيين حول رصد أمراض الحيوان والممارسات الجيدة في إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بصحة الحيوان، وتولى أخصائيو فريق الأمم المتحدة القُطري مسؤولية إدارة ورش عمل وعدد من جلسات الحوار الوطني حول المسائل المتعلقة بالسلامة الأحيائية نظمها المجلس الأعلى للبيئة ومعهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة. وأسفرت المناقشات عن وضع أول قائمة سوداء وطنية لأنواع النبات والحيوان الغازية وخطة عمل وطنية للسلامة الحيوية والتي ستسهم بقدرٍ أكبر في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في البلاد.

• تعزيز قدرات التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره

كانت للاستجابة لتغيرٍ المناخ وآثاره السلبية الأولوية القصوى على مدار العام تزامناً مع تحقيق بعض النتائج الملحوظة في هذا المجال، ونتيجةً للدعم المقدم من جانب فريق الأمم المتحدة القُطري، تمكن الخبراء والمؤسسات الوطنية من تعزيز القدرات وتطوير الأنظمة والمنصات بالإضافة إلى تطوير قاعدة أدلة أكثر قوة للاستجابة للتحديات المتعلقة بالمناخ، كما جرى تكثيف القدرات الوطنية على وجه التحديد في مجالات التنبؤات المناخية والموسمية، والتنبؤ بالعواصف الرملية والترابية والإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإدارة الموارد المائية وتشجير المناطق الحضرية للتخفيف من آثار تغير المناخ، إلى جانب بعض المجالات الأخرى، من خلال تنفيذ ورش عمل وطنية هادفة ومشاركة الخبراء الوطنيين في الفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة التي ينظمها أو يدعمها فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام.

وأصبح مجلس الموارد المائية الآن أكثر استعداداً للاستجابة لتغير المناخ بعد إنشاء منصة في عام 2022 تسد الفجوة بين المعلومات المناخية وإدارة الموارد المائية للمساعدة في تحسين تخصيص موارد المياه. كما دعم فريق الأمم المتحدة القُطري تنفيذ دراستين بغية توجيه الاستجابة لتغير المناخ وآثاره، بما في ذلك إجراء دراسة لتقييم جدوى تنفيذ حلول الزراعة الحضرية المبتكرة للتخفيف من

مصدر الصورة
موئل الأمم المتحدة

للاحتفال باليوم العالمي للمدن والتوعية بالتلوث البحري، نظم موئل الأمم المتحدة حملة لتنظيف الشواطئ بالشراكة مع محافظة العاصمة وسفارة الفلبين. وشارك أكثر من 600 شخص بنشاط في هذا الفاعلية. وعلق يوسف لوري، مدير إدارة المعلومات والمتابعة بمحافظة العاصمة، قائلاً:

"يهدف هذا التعاون من خلال مبادرة «أكتوبر الحضري» إلى زيادة الوعي العالمي بأهمية حماية بيئتنا والتأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات محلية لإحداث تأثير عالمي."

آثار تغير المناخ، فضلاً عن تحليل، على المستوى القُطري، الروابط المعقدة بين تغير المناخ وتنقل الإنسان وتأثيرهما على البيئة والنُظُم البيئية والموارد الطبيعية.

كما عمد فريق الأمم المتحدة القُطري إلى إثراء الوعي والمعرفة لدى مختلف أصحاب المصلحة بشأن الروابط بين التوسع الحضري والبيئة، ومدى أهمية التخطيط الحضري لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في إطار سلسلة من الفعاليات التي جرى تنظيمها خلال «أكتوبر الحضري»، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز مستقبل حضري أفضل، كما جرى إثراء وعي الأطفال في المدارس بتأثير المناخ على الموارد المائية من خلال جلسات مخصصة لإذكاء الوعي.

• تحسين الأمن الغذائي والتغذية

يشكل المناخ الجاف وموارد المياه العذبة المحدودة تحديات كبيرة لإنتاج الغذاء المحلي والأمن الغذائي، وفي هذا الصدد، واصل فريق الأمم المتحدة القُطري تطبيق القيادة الفكرية والخبرة للمساعدة في تعزيز الأمن الغذائي، وفي سبيل ذلك، جرى إصدار مسودة منقحة لاستراتيجية الأمن الغذائي في عام 2022 بدعم فني ومشورة من فريق الأمم المتحدة القُطري. تتناول الوثيقة تحديات تغير المناخ وندرة المياه، ومخاطر الإمدادات الغذائية وتقلبات أسعار الغذاء في ظل المبادئ الشاملة للاستدامة والتغذية، وسلامة الأغذية واستخدامها.

كما عمل فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام على توطيد القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات الخاصة بإحصاءات الأغذية والزراعة وإثراء الفهم ومعالجة العلاقات المعقدة بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة ذات التأثيرات المباشرة على الأمن الغذائي. استفاد أكثر من 70 مهنياً من المعارف والمهارات المعززة بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي بعد مشاركتهم في فعاليات تنمية القدرات التي نُظمت بمساعدة الفريق القُطري. سمحت القدرات الوطنية المعززة لإنتاج الإحصاءات الغذائية والزراعية، إلى جانب الدعم الفني لفريق الأمم المتحدة القُطري، بتطوير وتوجيه المسح الزراعي بالبحرين في عام 2022.

مصدر الصورة
منظمة الأغذية والزراعة

يعمل موظفو منظمة الأغذية والزراعة بإحدى المزارع المحلية في البحرين على تصميم وتطوير أدوات اختبار لجمع البيانات ورصد المسح لدعم تطوير خطة البحرين الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية 2021-2025. وقد أرست هذه الجهود الأساس لدعم وتكثيف الإحصاءات الزراعية في عام 2022.

النتيجة 2

خدمات اجتماعية شاملة وعالية الجودة

الجهات المساهمة

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة

النفقات بحسب أهم خمسة أهداف للتنمية المستدامة بآلاف الدولارات الأمريكية

مصادر التمويل

النتائج الرئيسية

- إقرار الالتزامات الوطنية لتحويل التعليم على المستوى الوطني.
- تطور دمج أهداف التنمية المستدامة في تعلم الطلاب.
- وضع اللمسات الأخيرة للمبادئ التوجيهية الغذائية القائمة على الغذاء.
- الوصول إلى أكثر من 120.000 شخص بمعلومات عن العادات الصحية للحد من الأمراض غير السارية.
- تخصيص مدينتين كمدن صحية وخمس جامعات كجامعات لتعزيز الصحة.
- إعادة تخصيص مركزين من المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية.
- تدريب ما يزيد عن 170 من موظفي وزارة الصحة للنهوض بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالصحة.
- وضع خارطة طريق لإدارة المخلفات الإلكترونية والكهربائية.
- تعزيز قاعدة الأدلة للتوظيف الأخلاقي.
- تعزيز قدرات وزارة الداخلية على إدارة الحدود القائمة على الحقوق.
- التواصل مع 50 من طالبي اللجوء في البحرين وتزويدهم بمعلومات عن إجراءات اللجوء واستفادتهم من الإرشاد الفردي.

عمل فريق الأمم المتحدة القُطري على تعزيز سياسات وأنظمة القطاع الاجتماعي، مما أدى إلى تحسين تقديم خدمات شاملة عالية الجودة للشعب البحريني وتحقيق العديد من الإنجازات المهمة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الحضرية، فضلاً عن ترسيخ القدرات الوطنية لضمان حماية الفئات الضعيفة.

• تحسين نوعية التعليم

انطلاقاً من إدراك قيمة التعليم والتحديات الملحة التي يواجهها اليوم، عقد الأمين العام للأمم المتحدة قمة تحويل التعليم في عام 2022، وأكدت الحكومة البحرينية خلال هذه القمة على التزاماتها بتحويل التعليم. كانت هذه الالتزامات تتويجاً لعملية تحضيرية مكثفة وشاملة، جرى تنفيذها بتوجيه ودعم فني من فريق الأمم المتحدة القُطري، وتضمنت العديد من المشاورات التي أسفرت عن توصيات رئيسية لتشكيل مستقبل التعليم والتي استرشدت بها الالتزامات الوطنية التي جرى التعهد بها في هذا المجال وخطة عمل الحكومة الجديدة للفترة 2023-2026.

وتمتلك الجامعات البحرينية إمكانات كبيرة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة وتبادل المعرفة والإبداع والابتكار، لذلك، يواصل فريق الأمم المتحدة القُطري تعزيز شراكاته مع الأوساط الأكاديمية، ونتيجة لذلك، نجح الفريق القُطري في إحراز مزيد من التقدم في إنشاء مركز أهداف التنمية المستدامة ومختبر الابتكار في جامعة البحرين لتخطيط ورصد الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ودعم ابتكار الطلاب مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة. كما نجح الفريق في دمج أهداف التنمية المستدامة في تعلم الطلاب، بما يشمل دعم تطوير دورات جديدة وتقديم الدورات السابقة التي تسهم في تحسين برامج التعليم.

وتُرسي تنمية الطفولة المبكرة حجر الأساس لتحقيق النجاح في مراحل الحياة اللاحقة. ومن منطلق زيادة الوعي بأهمية تنمية الطفولة المبكرة، جرى تنظيم حملة إعلامية كبيرة في كل من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية من خلال جهود وكالات الأمم المتحدة الإقليمية في عام 2022، وقدمت الحملة معلومات ذات صلة إلى جمهور بلغ تعداده 5 ملايين عبر البُلدان الثلاثة.

• تعزيز الحياة الصحية والرفاهية

استمرت رؤية الصحة للجميع وبالجميع في توجيه عمل الفريق القُطري لتحسين الحياة الصحية والرفاهية مع تحقيق العديد من النتائج الملحوظة، من بينها اكتساب ما يقرب من 180 مهنياً من قطاعات الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة معرفة ومهارات متزايدة للنهوض بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة المعنية بالصحة بعد مشاركتهم في أنشطة تنمية القدرات التي يدعمها فريق الأمم المتحدة القُطري. وفي سياق معالجة الأمراض غير السارية في الدولة، جرى الانتهاء من ثلاث دراسات على الأقل خلال العام بالشراكة مع المؤسسات ذات الصلة، واسترشد صانعو القرار في هذا المجال بنتائج الدراسات سالفة الذكر. علاوةً على ذلك، فقد دخلت المبادئ التوجيهية الغذائية القائمة على الغذاء، والتي جرى تطويرها بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري، حيز التنفيذ.

لقد جرى إعادة تصنيف قسم التمريض في كلية العلوم الصحية بجامعة البحرين وكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الخليج العربي كمراكز متعاونة مع منظمة الصحة العالمية، وذلك لتسخير خبراتهم وقدراتهم لدعم أنشطة فريق الأمم المتحدة القُطري، كما جرى تصنيف مدينتين في البحرين، وهما عالي والبسيتين، إلى السابة، مما زاد من العدد الإجمالي للمدن الصحية في البلاد إلى أربع مدن. كما جرى تصنيف خمس جامعات على أنها جامعات معززة للصحة بعد استيفاء جميع معايير التصنيف المطلوبة، مما يعكس جهود هذه الجامعات لإعطاء الأولوية لصحة السكان ورفاههم.

كما نفذ فريق الأمم المتحدة القُطري العديد من جهود الاتصال والمناصرة ذات الصلة بالصحة على مدار العام لتصل إلى شرائح عريضة من السكان، وبالفعل تمكن من الوصول إلى أكثر من 120 ألف شخص، من بينهم حوالي 60 في المائة من الشباب، وتزويدهم بمعلومات عن العادات الصحية لتعزيز السلوك الذي يهدف إلى الوقاية من الأمراض غير السارية وذلك في سياق حملة العادات الصحية التي نُظمت بالشراكة مع وزارة الشباب. علاوةً على ذلك، جرى تنظيم حملة للاحتفال باليوم العالمي للقابلات ومارثون لتعزيز النشاط البدني والصحة للجميع. بالإضافة إلى ذلك، جرى دعم التواصل الوطني بشأن المخاطر للتخفيف من تداعيات جائحة «كوفيد19-» ومكافحة وصم مرضى الجدري من خلال تطوير وتوزيع المحتوى ذي الصلة عبر قنوات التواصل الاجتماعي.

• إنشاء مدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود

أدى دعم فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام إلى تقديم أجندة التنمية الحضرية المستدامة، فعلى صعيد السياسات، وُضعت خارطة طريق نحو نظام إدارة المخلفات الإلكترونية من خلال عملية استشارية تستند إلى المساعدة الفنية ومشورة لفريق الأمم المتحدة القُطري، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الوثيقة إلى الإدارة السليمة للمواد الخطرة في النفايات الإلكترونية. كما تبادل فريق الأمم المتحدة القُطري المعرفة القيمة وقدم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ خطة التشجير الوطنية من خلال توعية المجتمع، مع التركيز على أدوات التصميم التشاركي للأماكن العامة.

كما ساهم فريق الأمم المتحدة القُطري في تعزيز القدرات الوطنية على المستوى الميداني، فشهد عام 2022 تخرج الدفعة الأولى من دورة الدبلوم المهني في إدارة النفايات، التي جرى تدشينها بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري وتنفيذها من قِبل جامعة الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، كثف الفنيون العاملون في إدارة جودة الهواء في البحرين من

مصدر الصورة
صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية

انضم سبعة رياضيين من البحرين إلى حملة العادات الصحية التي نظمتها منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتشجيع التغذية الصحية والنشاط البدني بين الشباب. صرحت اللاعبة روبا العمري، من ذوي الإعاقة في كرة السلة والرياضات الميدانية وإحدى المشاركات في الحملة، قائلة

"كمجموعة وبالنسبة لي شخصياً، اكتسبنا جميعاً الكثير من الخبرات من المشاركة في حملة العادات الصحية. أتمنى أن تنتشر الرياضة وأسلوب الحياة الصحي في ثقافتنا، وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة."

معارفهم ومهاراتهم حول توزيع مصادر الأتربة الصحراوية بعد مشاركتهم في ورشة عمل إقليمية.

وترسخت استدامة الجهود السابقة الرامية إلى تعزيز الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في عام 2022 من خلال وحدة الطاقة المستدامة، التي جرى إنشاؤها بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري في السابق، ثم أُدمجت في هيئة الكهرباء والماء. وواصل فريق الأمم المتحدة القُطري دعم الجهود في ميدان العمل، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية في صياغة وثائق السياسات الخاصة بشهادة البناء المستدام ليسترشد بها صانعو القرار.

واكتسب الشعب البحريني معرفة ورؤى جديدة حول القضايا الحضرية المهمة من خلال المشاركة في مبادرات التوعية، ومن بينها مبادرة التوعية لتطوير الأماكن العامة المتاحة والشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة تحت رعاية المجلس الأعلى للصحة وعدد من الوزارات والمنظمات المعنية. كما جرى تنظيم مجموعة من الإجراءات والفعاليات لزيادة الوعي بأهمية المساحات العامة والخضراء وتغير المناخ وقيمة التراث العمراني والتجديد الحضري وغيرها.

• ترسيخ التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

يرتكز تنفيذ رؤية 2030 وعمل فريق الأمم المتحدة القُطري على عدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع، وهو ما تُرجم إلى العديد من النتائج الملموسة لحماية الفئات الضعيفة من المجتمع، إذ تلقى نحو 50 طالب لجوء معلومات عن الإجراءات المطلوبة واستفادوا من المشورات الفردية خلال العام، وأصبحت المعلومات متاحة وميسورة أمام طالبي اللجوء ويمكنهم تقديم طلباتهم بسهولة أكبر عبر الإنترنت بعد إطلاق موقع شبكي متخصص باللغتين العربية والإنجليزية.

وتحسّن مستوى حماية العمال الأجانب على مدار العام من خلال إرساء ممارسات التوظيف الأخلاقية والشفافة والمسؤولة، إذ جرى، على وجه الخصوص، تدشين شراكة وثيقة مع هيئة تنظيم سوق العمل، وتصميم وتطوير كل من توجيهات ما بعد الوصول للعمال الأجانب وتدشين حملة توعية وطنية تستهدف أصحاب العمل والعمال الأجانب. كما قدم الفريق القُطري مجموعة من المنتجات البحثية لتعزيز وإرشاد مبادرات التوظيف الأخلاقية، ولتوطيد حماية السكان الأجانب، جرى تعزيز قدرات وزارة الداخلية بمشاركة 15 من مسؤوليها في ورشة عمل متخصصة نُظمت بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري. لقد أصبح المسؤولون الآن أكثر استعداداً لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود المتسببة في الهجرة غير الشرعية مستعينين في سبيل ذلك بنهج قائم على الحقوق والأدلة.

كما دعم فريق الأمم المتحدة القُطري إرساء القدرات المحلية للاستجابة للعنف الجنساني من خلال تدشين شراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني لتحسين تطبيق الهاتف المحمول المصمم لتزويد الضحايا بالمعلومات المستهدفة والخدمات الشاملة. علاوةً على ذلك، تزايد حجم الرسائل التي تهدف إلى إذكاء الوعي بالظاهرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين الذين أصبح لديهم الآن وعي متزايد بالتزام الدولة بإنهاء العنف ضد المرأة من خلال وثائق الأمم المتحدة على وسائل الإعلام الرقمية لمشاركة البلاد في الحملة العالمية ستة عشر يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام 2022.

مصدر الصورة
منظمة الأغذية والزراعة

استضافت البحرين تحدي منظمة الصحة العالمية «من الأقوال إلى الأفعال»، الذي أطلقه الدكتور وليد المانع، وكيل وزارة الصحة، تحت رعاية وزيرة الصحة الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن، لتنضم البحرين إلى الحركة العالمية من أجل الصحة والرفاهية.

النتيجة 3

التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود

الجهات المساهمة

ESCWA · ILO · IOM UN MIGRATION · ITU · UN HUMAN RIGHTS · UN WOMEN · UNDP · UNESCO · UN HABITAT · unicef · UNIDO · UNOCT · UNOCT · UNODC · UN VOLUNTEERS · World Health Organization

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة

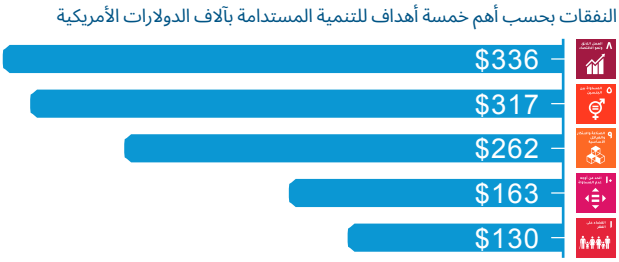

مصادر التمويل

النتائج الرئيسية

التواصل مع **16000** **من الخبراء ورجال الأعمال** من خلال **38 فعالية** تهدف إلى تحفيز الشركات الناشئة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تطوير **335** **خطة عمل** من قبل رواد أعمال بحرينيين، باستثمارات تقدر بنحو **12 مليون دولار أمريكي** وإتاحة **225 فرصة** عمل.

توطيد معرفة ما يزيد عن **150** **من المتخصصين في القطاعين العام والخاص** بالممارسات المبتكرة والقيادة التحويلية.

تزايد الوعي لدى **المهنيين في القطاع المصرفي**، أعضاء جمعية مصارف البحرين، بمبدأ تكافؤ الفرص.

تزايد المعرفة والمهارات لدى ما يقرب من **100** 100 **أخصائي لمكافحة الاتجار بالبشر**، بما في ذلك **25 متخصصاً** لديهم الآن معرفة متخصصة لتدريب أقرانهم في هذا المجال.

إرساء **قاعدة الأدلة** لتوجيه السياسات والبرامج الهادفة إلى تزايد فرص العمل اللائقة وريادة الأعمال والوصول إلى تدابير الحماية الاجتماعية للعمال.

استقاء **أربع** **مؤسسات حكومية** المعرفة والقدرة على رصد المؤشرات الحضرية والإسكانية.

تجهيز نحو **44** **متخصصاً في إنفاذ القانون** لدعم بناء قدرات أقرانهم في البحرين ودول أخرى في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة.

حققت برامج وأنشطة تنمية القدرات التي نفذها فريق الأمم المتحدة القطري بهدف التنويع الاقتصادي والتوظيف، فضلا عن تعزيز سيادة القانون والابتكار في البلاد ، العديد من النتائج الهامة في 2022. فضلاً عن تعزيز سيادة القانون والابتكار في البلاد، عن العديد من النتائج المهمة في عام 2022.

• زيادة التنويع الاقتصادي

يشكل تنويع الاقتصاد الوطني أولوية رئيسية للحكومة، وفي هذا الصدد، واصل فريق الأمم المتحدة القُطري دعم الحكومة مع الإسهام في زيادة فاعلية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وخارجها، إذ جرى تنظيم ما يقرب من 40 فعالية افتراضية وورشة عمل ومنتدى مصممة جميعاً لتحفيز الشركات الناشئة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري، بما في ذلك المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار ورالي العرب لريادة الأعمال الابتكار في دبي. وجمعت الفعاليات ما يقرب من 16000 مشارك مع خبراء ورجال أعمال بحرينيين انضموا كمشاركين ومتحدثين.

وقد دعم فريق الأمم المتحدة القُطري تطوير أكثر من 1600 خطة عمل من خلال برامجه ومبادراته التي تجذب 20 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات المقدرة، وقد حظي رواد الأعمال البحرينيين بنحو 20 في المائة من جميع خطط الأعمال، مما جلب 12 مليون دولار من الاستثمارات المقدرة وأسفر عن إتاحة 225 فرصة عمل في البحرين. استهدفت ثمانية من البرامج المنظمة رواد الأعمال البحرينيين المبتدئين على وجه الخصوص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة، إلى جانب التركيز بقوة على رائدات الأعمال. وشارك ما مجموعه 190 من رواد الأعمال البحرينيين في البرامج الثمانية، أكثر من 60 في المائة منهم من النساء.

• تعزيز السياسات والأدوات الموجهة نحو التنمية والمستجيبة للمنظور الجنساني

ساهم فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام في تحسين قاعدة الأدلة لتوجيه سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية على نحوٍ أتاح الفهم الواضح لآليات الحماية الاجتماعية الحالية للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك البحرين، لا سيّما بعد الانتهاء من رسم الخرائط الإقليمية الشامل الذي أجرته وكالات الأمم المتحدة بمشاركة فاعلة من المؤسسات العامة المعنية وممثلي الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما أُجريت دراسة قُطرية لتقييم الوضع فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، وتقديم توصيات بالتحسينات اللازمة بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، على صعيد القانون والممارسة الفعلية.

وظل النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتوظيف الشباب من خلال السياسات والأدوات ذات الصلة على قمة أجندة الفريق القُطري، إذ جرى إرساء الوعي بين المهنيين المصرفيين بالبحرين حول أهمية تطبيق سياسات تكافؤ الفرص في بيئة العمل بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري من خلال تقديم جلسة إعلامية في سياق إحدى الفعاليات عبر الإنترنت عقدها المجلس الأعلى للمرأة بالشراكة مع البنك المركزي والمجلس الأعلى للمرأة وجمعية مصارف البحرين. كما شرعت الأمم المتحدة

مصدر الصورة | اليونيدو
حفل ختام المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار الذي نظمه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالبحرين بمشاركة رواد أعمال بحرينيين.

في إجراء تحليلين لمشاركة المرأة في القوى العاملة، بما في ذلك مشاركة النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل، للمساعدة في مواءمة مساعدة فريق الأمم المتحدة القُطري على المستوى الميداني.

كما ساعد فريق الأمم المتحدة القُطري في تعزيز القدرات الابتكارية والقيادية للمهنيين بالقطاعين العام والخاص لتحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع، وفي هذا الصدد، اكتسب أكثر من 150 مهنياً من كلا القطاعين رؤى جديدة حول الممارسات المبتكرة والقيادة التحويلية من خلال مشاركتهم في منتدى ممارسات الابتكار الذي جرى تنظيمه بدعم من الأمم المتحدة في البحرين. وقد غطت هذه الفعالية 24 من الممارسات المبتكرة الرئيسية في مجالات تبدأ من التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات وتنتهي بالأداء التشغيلي وجودة تقديم الخدمات، مع التركيز على البيئة التمكينية وعناصر تنمية القدرات.

• ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة والسلامة والأمن

استناداً إلى النجاح الذي تحقق في السنوات السابقة، واصل فريق الأمم المتحدة القُطري دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص في البلاد، ونتيجة لذلك، وفي إطار المركز الإقليمي للتميز في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، أكمل 25 مدرباً رئيسياً تدريب الخبراء في هذا المجال وباتوا على استعداد تام لتدريب أقرانهم، وتمكّن ما يقرب من 150 مسؤولاً حكومياً من مختلف المؤسسات من تعزيز المعرفة والمهارات المطلوبة لمكافحة والتصدي لجرائم الاتجار بالبشر وحالات الاستغلال في بيئة العمل.

وفي هذا الصدد، جرى إعداد ثلاث مجموعات من مسودة إجراءات التشغيل القياسية أو التي كانت قيد التطوير بحلول نهاية العام لدعم التنفيذ الفعال لآلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص والتي ستسهم في توحيد الممارسة الميدانية بمجرد الموافقة عليها، فضلاً عن تدشين مرصد للعمل الجبري. على الرغم من أنها مبادرة عالمية لمحاصرة العمل القسري والاتجار عبر البُلدان، إلا أنها تتضمن صفحة مخصصة للبحرين. وإبان إطلاق المنصة، تمكن صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من الوصول إلى بيانات ومعلومات دقيقة ومحدثة عن العمل الجبري للاسترشاد بها في عملهم.

وواصل فريق الأمم المتحدة القُطري دعم المبادرة الشاملة لتنمية قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وبناءً على الجهود السابقة، ساهم الفريق في زيادة عدد مجموعة المدربين الخبراء في مجالات مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة من خلال عقد دورة لتدريب المدربين لعدد 44 مسؤولاً من وزارة الداخلية، فضلاً عن تقديم النصح لأعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بشأن تعزيز فاعلية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال.

• تعزيز قدرات البحث والبيانات

يحتاج مقررو السياسات إلى بيانات جيدة ومناسبة التوقيت بالإضافة إلى تحليل قوي لتنفيذ رؤية 2030 ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً لكون البيانات مجال عمل شامل، فإن هذا التقرير يبرز نتائج فريق الأمم المتحدة القُطري في هذا المجال، ومع ذلك، تشمل النتائج الإضافية في هذا المجال الانتهاء من تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة «كوفيد19-» على المرأة ووضع مسودة تقرير عن التحديات والفرص المتاحة لتمويل البنية التحتية الحضرية في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، أجرى الفريق القُطري الدراستين بالشراكة مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» وساهمتا في إثراء قاعدة الأدلة لصنع السياسات.

كما جرى صقل معرفة وقدرات وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لرصد المؤشرات الحضرية والإسكانية من خلال تقديم المشورة الفنية المتخصصة والدعم. بالإضافة إلى ذلك، تولى مسؤولون رفيعو المستوى في ثلاث مؤسسات حكومية مهمة إذكاء الوعي بأهمية البيانات الحضرية في أعقاب جهود مناصرة فريق الأمم المتحدة القُطري، وهو ما يتضح جلياً من خلال التقدم بطلب رسمي لتطوير مرصد حضري للبحرين.

مصدر الصورة
المنظمة الدولية للهجرة

نظمت المنظمة الدولية للهجرة وهيئة تنظيم سوق العمل ورشة عمل لتدريب المدربين لمدة ثلاثة أيام في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2022 تحت رعاية مركز البحرين الإقليمي للتدريب وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالبشر، وأثناء تقييم ورشة العمل، صرح أحد المشاركين قائلاً:

"لقد كانت ورشة عمل محفزة للغاية ومثيرة للاهتمام، وجيدة التنظيم والتقديم. كان المدرب متعاوناً وتفهم احتياجاتنا."

النتيجة 4

البحرين بين الأمم

الجهات المساهمة

IOM UN MIGRATION · UNHCR · UN WOMEN · UNDP · UNRRI · UN environment programme · UNESCO · UN-HABITAT · unicef · UNOCT · UNODC · UN VOLUNTEERS · World Health Organization

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة

النفقات بحسب أهم خمسة أهداف للتنمية المستدامة بآلاف الدولارات الأمريكية

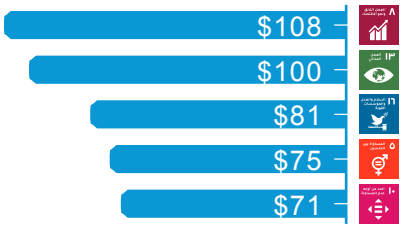

دولاراً أمريكياً
530,057
إجمالي النفقات

مصادر التمويل

النتائج الرئيسية

وضع وإطلاق **أول** خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

استكمال خطة إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، المرحلة الأولى، مما أدى إلى التخلص التدريجي من 18.03 من الأطنان المحتملة لاستنفاد الأوزون من هذه المركبات.

الحصول على **ثلاث** جوائز عالمية، مما عزز مكانة البحرين كأحد المناصرين لأهداف التنمية المستدامة.

مشاركة أكثر من **15** منظمة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في حملات توعية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

مشاركة ما يزيد عن **800** شخص، من بينهم الشباب، بصورة مباشرة في تنفيذ وتصميم الحلول لدعم أهداف التنمية المستدامة.

عمل أكثر من **100** باحث وشخصية اجتماعية نشطة ومسؤولون حكوميو على إثراء الوعي بالعمل التطوعي وفوائده.

إطلاق **برنامج تدريبي شامل** للعاملين في مجال العدالة الجنائية.

تعزيز قدرات ما يقرب من 950 من المهنيين الحكوميين والمجتمع المدني والأكاديميين على دعم حقوق الإنسان وحمايتها.

إظهار تجربة البحرين في مجالات مكافحة الاتجار بالبشر وبدائل السجن **على المستوى الإقليمي**.

الانتهاء من **التقييم الأولي** لخدمات الإسكان للشريحة الخمسية ذات الدخل الأدنى لإرساء سياسات الدعم.

أصبحت الحكومة البحرينية، بفضل الدعم المُقدم من فريق الأمم المتحدة القُطري، في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها الدولية إزاء التنمية المستدامة، والاضطلاع بدور أكبر في الشراكات الدولية والإقليمية وخلق ثقافة المواطنة العالمية.

• دعم الوفاء بالالتزامات الدولية

تمكنت الحكومة في عام 2022 من الوفاء بالعديد من التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية بدعم من فريق الأمم المتحدة القُطري، إذ كفلت الإجراءات التي تبنتها الحكومة لتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بقاء البلد على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة. كما أوفت الدولة بالتزاماتها بموجب اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة من خلال تقديم تقريرها الوطني الدوري إلى مجلس إدارة الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق أول خطة تنفيذ وطنية لاتفاقية استكهولم خلال العام، ووضع خارطة طريق واضحة نحو حماية صحة الإنسان والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة.

وسهّل فريق الأمم المتحدة القُطري مشاركة البحرين في الفعاليات الإقليمية والعالمية للانخراط في حوار حول قضايا التنمية المستدامة وتبادل معارفها وخبراتها في هذا المجال مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. بالإضافة إلى الفعاليات المذكورة سابقاً، دعم فريق الأمم المتحدة القُطري مشاركة البحرين في المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة الذي عمد إلى تقييم التنفيذ المستمر للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وحيث دعمت البحرين اعتماد إعلان التقدم في المجالات ذات الأولوية للعمل المستقبلي. كما دعم فريق الأمم المتحدة القُطري مشاركة البحرين وعرضه لتقريره الوطني بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة– وهو أول تقرير من هذا القبيل يُطرح في المنطقة العربية– في الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في أبريل/نيسان لعام 2022.

• دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية في الترويج لأهداف التنمية المستدامة والنهوض بها

واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال الترويج لها والنهوض بها. وقدمت البحرين ثلاث جوائز عالمية أو بالشراكة مع منظمات مقرها البحرين خلال العام بدعم من الأمم المتحدة، شملت جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة وقلادة مؤسسة الأمير محمد بن فهد العالمية لأفضل الأعمال التطوعية.

واصل فريق الأمم المتحدة القُطري، بالشراكة مع وزارة الشباب وخمس منظمات تخدم الشباب، تنفيذ برنامج القيادة الشبابية من خلال دعم مجموعة قوامها 40 شاباً للمشاركة في التنمية المستدامة من خلال تزويدهم

مصدر الصورة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

صورة تجمع الفائزين بجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة مع الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والدكتورة سيما سامي بحوث والمديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية والسيدة سوزان ميخائيل الدهاجن. وبحسب تعبير إيفانز وادونغو (على اليسار)، الفائزة عن فئة المجتمع المدني، فإنه

"من خلال المشاركة في فعاليات هذه الجائزة، تمكّنا من زيادة القدرات والمهارات للنساء من خلال المجموعات النسائية، ونجحنا من خلالها أيضاً في الوصول إلى 20 مجموعة نسائية أخرى، الأمر الذي مكّن مئات النساء من اكتساب مهارات أفضل في تطوير الأعمال وريادة الأعمال الصغيرة."

بالأدوات اللازمة لتطوير حلولهم الفريدة والمبتكرة لمجابهة تحديات الحياة الواقعية. بالإضافة إلى ذلك، جرى إلحاق أربعة مواطنين بحرينيين كمتطوعين في وكالات الأمم المتحدة لدعم المنظمة واكتساب معرفة قيمة عن التنمية المستدامة قيد التنفيذ.

مصدر الصورة
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

انضم جاسم مصطفى عبد الرضا إلى مركز الأمم المتحدة للإعلام في المنامة عام 2022 كمتطوع للأمم المتحدة في منصب يهدف خصيصاً إلى دمج المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل المنظمة. وعند مناقشة تطلعاته في بداية مهمته، قال

"أتطلع إلى تحسين مهاراتي وقدراتي داخل الفريق للمساعدة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين." – وهو طموح أصبح حقيقة ملموسة.

وفي سياق تعزيز العمل التطوعي ودعم تمكين الشباب على المستوى الوطني، أصدر فريق الأمم المتحدة القُطري مقطع فيديو ترويجي عن العمل التطوعي للاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين، وبالشراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني، دعم تنظيم مؤتمر حول التطوع عُقِد تحت رعاية وزير التنمية الاجتماعية. كما تمكن أكثر من 100 باحث في الشؤون الإنسانية وشخصيات اجتماعية نشطة ومسؤولون حكوميون من إثراء وعيهم بالعمل التطوعي من خلال حضور الفعالية.

شاركت اثنتا عشرة منظمة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في سلسلة من المبادرات مع فريق الأمم المتحدة القُطري لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة مع التركيز على التنقل والتراث والأماكن العامة والزراعة الحضرية وإدارة النفايات والحلول القائمة على الطبيعة. كما جرى تنظيم ما مجموعه 7 مبادرات، تستهدف أيضاً الأطفال والشباب، بمشاركة حوالي 800 شخص أتيحت لهم الفرصة للتعرف على أهمية النقل العام وفوائد التنقل الحضري، واكتساب معرفة إضافية حول قيمة الأماكن العامة والخضراء، والمشاركة في تنظيف الشواطئ بالإضافة إلى أنشطة إذكاء الوعي حول إدارة النفايات، من بين العديد من الأنشطة الأخرى ذات الصلة.

• إرساء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين على تعزيز حقوق الإنسان

يظل دعم حقوق الإنسان وحمايتها من الأولويات الأولويات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القُطري مع تدخلات ميدانية تركز بصورة خاصة على تعزيز القدرات الوطنية. وفي إطار دعم الاستعدادات للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، جرى تنظيم ورشة عمل مكثفة لبناء القدرات بشأن أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لتقديمها للسلطات المعنية. وبعد الانتهاء من ورشة العمل، قدمت الحكومة تقريرها الوطني للاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان، كما جرى تنظيم دورة تدريبية حول وسائل تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للمهنيين المعنيين بترجمة أحكام الوثيقة إلى واقع عملي ملموس.

اتُخذت خطوات على مدار العام ترمي إلى تنمية القدرات بين مؤسسات العدالة الجنائية والمهنيين وآخرين من أصحاب المصلحة لإذكاء حقوق الإنسان وحمايتها، وتمكّن نحو 30 عضواً من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من إثراء وعيهم بقضاء الأحداث من خلال المشاركة في مناقشة مائدة مستديرة نظمها فريق الأمم المتحدة القُطري. بالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق برنامج تدريبي شامل للعاملين في نظام العدالة الجنائية مع التركيز على حقوق الإنسان خلال العام بالشراكة مع وحدة التحقيق الخاصة، مما ساهم في تعزيز القدرات التدريبية في هذا المجال، وقد استفاد بالفعل أكثر من 900 مشارك من البرنامج منذ إطلاقه.

كما واصل فريق الأمم المتحدة القُطري العمل مع مكتب النائب العام لتوطيد استخدام التدابير والعقوبات غير الاحتجازية، في المنطقة وخارجها، من خلال دعم مشاركة المعرفة وتبادلها. وفي سياق هذه الجهود، جرى استعراض تشريعات وخبرات البحرين– بصفتها الدولة الرائدة في المنطقة في هذا المجال– في مؤتمر دولي وإقليمي. كما قُدمت تجربة البحرين في مجال منع ومكافحة الاتجار بالبشر مع تعزيز حقوق الضحايا كنموذج يُحتذى به للدول الأخرى، ولا سِيّما الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص– وهي الأولى من نوعها في المنطقة، بما في ذلك من خلال الزيارات الدراسية.

كما جرى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في السكن الملائم، كأحد مقومات الحق في مستوى معيشة لائق، من خلال المساعدة والمشورة التقنيين. وقد انتهى الفريق القُطري، بصفة خاصة، من التقييم المكتبي الأولي لخدمات الإسكان المناسبة التي يمكن تطبيقها على الشريحة الخمسية ذات الدخل الأدنى في البحرين وتقديمه إلى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني كخطوة أولى نحو تعزيز سياسات الدعم وإتاحة المسكن للفئات الأكثر ضعفاً..

مصدر الصورة
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

ورشة عمل تفاعلية حول وسائل تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان قدمها منسق حقوق الإنسان بمكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، أسعد صالح (على اليسار).

دعم الأمم المتحدة للشراكات وتمويل رؤية 2030

واصل فريق الأمم المتحدة القُطري في عام 2022 بناء وتعزيز الشراكات من أجل تنفيذ رؤية 2030. كما وطد الفريق شراكته طويلة الأمد مع الحكومة من خلال المناقشات الثنائية والانخراط في حوار استراتيجي في إطار تنظيم اجتماعين للجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. وقد ركز الحوار على القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ نتائج إطار التعاون والبرمجة المشتركة ودعم تعزيز قدرات حقوق الإنسان وتقوية هيكل تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وأسفرت المناقشات إلى موافقة اللجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة على مواصلة النظر في المذكرات المفاهيمية لثلاثة برامج مشتركة شاملة تسعى إلى إحداث تغييرات تحويلية في مجالات التعليم ومكافحة الاتجار بالبشر وتوطين أهداف التنمية المستدامة. وقد شارك في دراسة المذكرات المفاهيمية للبرامج المشتركة على المستوى الفني ممثلون عن وزارة الشؤون الخارجية باعتبارها الكيان المنسق والمنظِم من جانب الحكومة ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التنمية المستدامة والوزارات التنفيذية ذات الصلة والهيئات الحكومية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة لكل برنامج مشترك، وهو ما أتاح فهماً مشتركاً للتحديات الإنمائية الرئيسية وتقديم الحلول للتغلب عليها.

تبلورت فكرة الصندوق المشترك على مدار عام 2022 بغية تيسير تمويل أهداف التنمية المستدامة، وكانت على رأس الأولويات أثناء اجتماعين للمناقشة عقدتهما اللجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة على مدار العام. كما جرى تنظيم اجتماعات للتحقق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص بنهاية العام لتقييم جدوى تنفيذ الصندوق وفرص تعبئة رأس المال الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين. كما ركزت المناقشات على الموضوعات الأوسع المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة مثل ميزانية هذه الأهداف والتمويل الوطني المتكامل خلال العام وذلك في إطار الحوار المنتظم مع الحكومة.

وفي سياق إعادة هيكلة الحكومة في عام 2022، جدد فريق الأمم المتحدة القُطري جميع الشراكات الرئيسية مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، كما أقام الفريق علاقة تعاون مثمرة مع وزارة التنمية المستدامة مع إيلاء عناية خاصة بإعداد الحكومة للتقرير الوطني الطوعي الثاني. وقد استفادت الحكومة، خلال هذا الإجراء الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2022، من التوجيه والمشورة الفنية المتخصصة المقدمة من خلال جهد متعدد الوكالات للأمم المتحدة في إطار الشراكة مع وزارة التنمية المستدامة.

مصدر الصورة
وزارة الخارجية

عقدت الحكومة والأمم المتحدة في السادس من أكتوبر/تشرين الأول لعام 2022 اجتماع اللجنة التوجيهية الثانية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة لدراسة ثلاثة برامج مشتركة شاملة تهدف إلى معالجة تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه البلاد.

كما ساهم فريق الأمم المتحدة القُطري في تكثيف قنوات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف المجالات وهو أمر ضروري لمواجهة تحديات التنمية المعقدة والإسراع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ ساعد فريق الأمم المتحدة القُطري، على سبيل المثال، في الجمع بين الجهات الحكومية عبر مختلف القطاعات في ورشة عمل وطنية لإرساء العمل المتكامل والمنسق بشأن صحة الناس والحيوانات والبيئة. كما دعم الفريق توطيد الشراكات بين القطاعات لتعزيز المرونة المناخية لقطاع المياه في البلاد.

وواصلت أسرة الأمم المتحدة تعزيز الشراكات مع وبين مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، مع تنفيذ نحو ثلث التدخلات بالتعاون مع شركاء خارج المؤسسات الحكومية، فقد استطاع فريق الأمم المتحدة القُطري، على سبيل المثال، الجمع بين أكثر من 10 منظمات من المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار سلسلة من الفعاليات لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وذلك بالشراكة مع الرياضيين من الشباب البحريني لمناصرة خيارات أسلوب الحياة الصحي. كما واصل فريق الأمم المتحدة القُطري العمل مع المؤسسات الأكاديمية لإذكاء الوعي بقضايا التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن فوائد جهود شراكة فريق الأمم المتحدة القُطري تتجاوز حدود البلاد وتساهم في جهود الإغاثة في أفغانستان، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين الأوكرانيين والأفغان واللاجئين السوريين في الأردن.

مصدر الصورة
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وقعت مؤسسة البحرين للأعمال الإنسانية والمفوضية ثلاث اتفاقيات بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي لدعم جهود الإغاثة في أفغانستان واستجابة للاحتياجات الإنسانية للنازحين الأوكرانيين والأفغان واللاجئين السوريين في الأردن.

نتائج العمل معاً بدرجة أكبر وبشكل أفضل: اتساق وفعالية وكفاءة الأمم المتحدة

النتائج الرئيسية

- مجموعات نتائج تنفيذية وعقد 15 اجتماعا لفريق النتائج
- الانتهاء من أول خطة عمل مشتركة وتحديثها باستمرار، وإجراء أول استعراض للأداء المشترك.
- إصدار مذكرات مفاهيمية شاملة للبرامج المشتركة الثلاثة وعرضها على اللجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة.
- التحضيرات للاستعراض الطوعي الوطني ومشاركة البحرين في قمة تحويل التعليم مدعومة بجهود مشتركة بين الوكالات.
- تنفيذ ثلاث ورش عمل لتعزيز قدرات الموظفين
- تزايد المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة.

بعد مرور عام من الجهود المستهدفة لتعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة، بات فريق الأمم المتحدة القُطري يشغل مكانة أفضل لدعم الحكومة في تنفيذ رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فقد تمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2022 من تكثيف عملياتهما داخل البحرين من خلال توسيع دائرة عمل فرق هذه المنظمات لتشمل موظفي الاتصال في العمل الميداني، واستكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناقشاتها مع الحكومة لإنشاء مكتب تمثيلي للهيئة بالبحرين. وقد أسهم بالفعل تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القُطري بالبحرين في زيادة التعاون الأفضل بين الوكالات وتطوير وتنفيذ مبادرات مشتركة جديدة.

كما جرى ترسيخ أواصر التعاون بين الوكالات من خلال آليات التنسيق الخاصة بفريق الأمم المتحدة القُطري، فضلاً عن تشكيل مجموعات النتائج لأول مرة بنهاية عام 2021، والتي عقدت ما مجموعه 15 اجتماعاً خلال عام 2022 لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والمشاركة في التخطيط المشترك وتقييم أدائها في تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، استعرض فريق الأمم المتحدة القُطري أداءه السنوي للمرة الأولى وانتهى من أول خطة عمل مشتركة تقدم استعراض شامل لبرامج ومشروعات ومبادرات الفريق في البحرين. وفي هذا الصدد، قدم فريق الأمم المتحدة القُطري نتائج كلتا العمليتين إلى الحكومة، مما يبرز قدراً أكبر من المساءلة والشفافية فيما يخص النتائج، فضلاً عن البدء في وضع خطة العمل المشتركة التالية في النصف الثاني من العام.

علاوةً على ما تقدم، فقد تمكّن فريق الأمم المتحدة القُطري، من خلال تكثيف آليات التنسيق، من صياغة مذكرات مفاهيمية للبرامج المشتركة الثلاثة سالفة الذكر في مجالات التعليم ومكافحة الاتجار بالبشر وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وهذه هي أولى المذكرات المفاهيمية المقرر تقديمها لمزيد من الدراسة والموافقة عليها من قِبل اللجنة التوجيهية لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، وسعت مجموعات النتائج قاعدتها التحليلية بشأن الزراعة الحضرية وصحة العمال الأجانب ومشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوة العاملة، وشاركت كذلك في الدعوة المشتركة لزيادة الأماكن العامة الشاملة للإعاقة. كما استمر تعزيز دمج الإعاقة والهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال فريق عمل الأمم المتحدة المعني بإدماج الإعاقة وشبكة الأمم المتحدة للهجرة، على التوالي، والتي ظلت نشطة على مدار العام.

ويُظهر الدعم المتكامل المشترك بين الوكالات المقدم إلى الحكومة في إطار التحضير للتقرير الوطني الطوعي الثاني في عام 2022، زيادة تماسك عمل الفريق القُطري. وعلى غِرار ذلك، كان الدعم الذي قدمه فريق الأمم المتحدة القُطري للحكومة في سياق مشاركتها في قمة تحويل التعليم نتاجاً للجهد المشترك بين الوكالات. وفي كلتا الحالتين، كان المنسق المقيم الذي يتمتع الآن بالسلطة والاستقلالية، وبدعم من مكتب المنسق المقيم المعزز، بمثابة القوة الدافعة وراء الدعم المشترك بين الوكالات[3] وهو ما يُظهر النجاح الملموس لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وواصل فريق الأمم المتحدة القُطري الاستثمار في قدرات موظفيه من خلال عقد سلسلة من ورش العمل حول تعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحفاظ على السلام في تخطيط العمل المشترك، وطرق المشاركة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما ساهم الفريق في تعزيز قدرات فرق الأمم المتحدة القُطرية الأخرى داخل المنطقة وخارجها من خلال تبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك العرض الفعال لنتائج الفريق القُطري وكذلك تنفيذ تمرين سجل أداء المساواة بين الجنسين في خطة العمل القُطرية المشتركة بين الوكالات، مما يبرز الأهمية المتزايدة للتعاون والتنسيق بين الوكالات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

[3] يعد سجل أداء المساواة بين الجنسين التابع لفرق الأمم المتحدة القُطرية بمثابة تقييم موحد لممارسات وتنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمم المتحدة على المستوى القُطري.

مصدر الصورة
مكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة

نظمت فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول لعام 2022 سلسلة من ورش العمل الشخصية لفريق الأمم المتحدة القُطري، والتي أسفرت عن زيادة الوعي لدى ما يزيد عن 60 مشاركاً بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال حضور ورش العمل، التي تضمنت جلسات منفصلة لموظفي الدعم غير التقني والإدارة العليا للأمم المتحدة والموظفين التقنيين بالأمم المتحدة.

وقد عمل فريق الاتصال التابع للأمم المتحدة، بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة للاتصال، على ضمان اتساق جهود الدعوة والاتصال، وكانت مقالات الرأي والمقابلات الحصرية المنشورة في وسائل الإعلام المطبوعة والرسائل التي ينقلها مسؤولو الأمم المتحدة حول موضوعات التنمية المستدامة والترويج لها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، من بين الأدوات المستخدمة لمشاركة عمل الفريق القُطري مع الشركاء وعامة الجمهور، وللدعوة إلى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى جهود الاتصال الناجحة المذكورة سابقاً، عمد فريق الأمم المتحدة القُطري أيضاً إلى تنفيذ العديد من الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفال باليوم العالمي للمرأة واليوم العالمي للشباب واليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وإحياء ذكرى المحرقة.

ومن منطلق الاحتفاء بأعمال الأمم المتحدة في مملكة البحرين، استضاف فريق الأمم المتحدة القُطري يوم الأمم المتحدة لأول مرة منذ تفشي جائحة «كوفيد19-»، واستغل الفريق القُطري الفرصة لإذكاء الوعي وإبراز قيمة العمل التطوعي ودور الشباب في التنمية المستدامة. تضمنت المواد الإعلامية البارزة التي جرى تطويرها ونشرها في عام 2022 تقرير النتائج القطرية للعام 2021 وكُتيب تقديم لفريق الأمم المتحدة القُطري يستعرض المعلومات الأساسية حول الفريق في البحرين. وانطلاقاً من مبدأ عدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع والاحتفال باليوم الدولي للغات الإشارة، أنتج فريق الأمم المتحدة القُطري أيضاً شريط فيديو عن عمل الأمم المتحدة باستخدام لغة الإشارة.

لقد واصل فريق الأمم المتحدة القُطري، على صعيد الأعمال، تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال للفترة 2020-2022، وبلغت المكاسب المقدرة التي تحققت من تنفيذ الاستراتيجية نحو 34,783 دولاراً أمريكياً لعامي 2020 و2021، مع إمكانية تحقيق المزيد من المكاسب في عام 2022 ولكنها لم تُحدد بعد. وعلى غرار السنوات السابقة، ومن خلال الدعم السخي الذي قدمته الحكومة والذي بلغ حوالي 450.000 دولار أمريكي، استغل فريق الأمم المتحدة القُطري العديد من المباني المشتركة المعفاة من الإيجار وتغطية تكاليف الإدارة لبيت الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لجهود الفريق القُطري لتعميم إدراج الإعاقة في عملياته، انضم العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الفريق، كما حقق فريق الأمم المتحدة القُطري التكافؤ بين الجنسين في التوظيف على مدار العام.

أسهمت جهود الفريق القُطري الشاملة والرامية إلى تعميم المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة في البرمجة والعمليات والاتصالات في إحراز تقدمٍ ملموس في تنفيذ أطر المساءلة لفريق الأمم المتحدة القُطرية في هذين المجالين، إذ انتقل فريق الأمم المتحدة القُطري من عدم تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات في إطار المساءلة المتعلقة بإدراج الإعاقة في نهاية 2021 إلى تحقيق 21 في المائة بحلول نهاية 2022. كما انتقل الفريق من تلبية 13 في المائة من الحد الأدنى لمتطلبات فرق الأمم المتحدة القُطرية في إطار المساءلة عن المساواة بين الجنسين إلى تلبية 31 في المائة من تلك المتطلبات في نفس الفترة. ومع ذلك، مازلنا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان التقدم في إدماج الشباب في عمل الفريق القُطري.

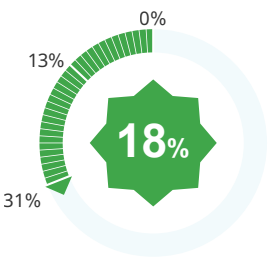

فرق الأمم المتحدة القُطرية في إطار المساءلة عن المساواة بين الجنسين

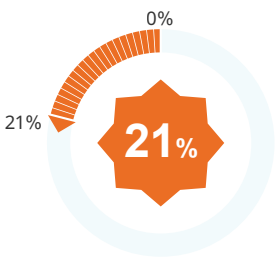

فرق الأمم المتحدة القُطرية في إطار المساءلة المتعلقة بإدراج الإعاقة

مصدر الصورة
مكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة

احتفت الأمم المتحدة في السادس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول لعام 2022 بيومها من خلال تنظيم فعالية جمعت بين الشركاء الحكوميين الرئيسيين وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجتمع الأعمال.

التحديات الرئيسية والدروس المُستقاة

• الالتزام الوطني بالتنمية المستدامة

لا غنى عن الالتزام الوطني والقيادة القوية في النهوض بالأولويات الإنمائية، بما في ذلك من خلال التعاون متعدد القطاعات والمشترك بين القطاعات الذي ييسر إحراز التقدم ويقود التغيير الإيجابي للمجتمع. لذلك، ستظل جهود المناصرة لدعم رؤية 2030 والحوار المستمر مع الحكومة، فضلاً عن تحديد فرص توطيد التعاون داخل وعبر القطاعات تحت قيادة الحكومة، بمثابة الأساس الذي يستند إليه عمل فريق الأمم المتحدة القُطري. قد تضطلع وزارة التنمية المستدامة المنشأة حديثاً، على وجه الخصوص، بدور مهم في تعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وتعبئة الخبرات والموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• التغييرات في الهيكل الحكومي

أثرت التغييرات في هيكل وتشكيل الحكومة في عام 2022 على تنفيذ بعض الأنشطة وتطلبت إعادة التفكير في البعض الآخر، وذلك باعتبار الحاجة إلى إعادة التأكيد على الأولويات وحاجة البرامج إلى تعديل يتسق مع أي توقعات جديدة. في الوقت نفسه، أتاحت إعادة هيكلة الحكومة فرصاً جديدة للتعاون، لا سّيما مع إنشاء وزارة التنمية المستدامة، مما يدل على التزام الحكومة الراسخ بالدفع برؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

• التواجد الفعلي للعاملين بالبرنامج

تنفذ أكثر من نصف كيانات الأمم المتحدة العاملة في البحرين أنشطتها من خلال المكاتب الإقليمية الفرعية والإقليمية ، حيث يتواجد ثلثها فعليًا في البحرين. ورغم مستوى الإنجاز الذي تم تحقيقه في عام 2022 ، يظل التواجد داخل البلد أساسيا لضمان مشاركة منتظمة مع الشركاء وبرمجة فعالة. هناك حاجة لاستكشاف سبل أخرى للمشاركة لضمان أن تساهم جميع كيانات الأمم المتحدة في تنمية البحرين بأكثر الطرق فعالية.

• توافر الموارد المالية للتنمية

ظل التوافر المحدود للموارد المالية والبشرية يشكل أحد معوقات التقدم في نتائج التنمية، وعلى الرغم من حصول فريق الأمم المتحدة القُطري على تمويل حكومي كبير ودعم من شركاء التنمية الآخرين واعتماده على مساهمات كبيرة من الوكالات العينية لتنفيذ برامجه ومشروعاته خلال العام، فإن الموارد المتاحة لم تكن كافية لتغطية الأنشطة المخطط لها بالكامل، مع الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعبئة الموارد.

• الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة

يتطلب النطاق غير المسبوق لرؤية 2030 تعاون جميع مستويات الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والجمهور العام معاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب وضع آليات تشاركية لتيسير المشاركة الهادفة للأشخاص الأكثر حرماناً وتهميشاً لضمان توزيع عوائد التنمية بطريقة منصفة. لذلك، يتعين إيلاء مزيداً من الأولوية إزاء تعزيز الشراكات على جميع الأصعدة، بما في ذلك القطاع الخاص صاحب الإمكانات غير المستكشفة للتنمية، وضمان مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المحرومة الأخرى في عمليات التنمية.

• توافر البيانات وتحليلها

يكتسي توافر البيانات الدقيقة في الوقت المناسب، بما في ذلك البيانات المصنّفة، أهمية بالغة لضمان إبراز تحديات التنمية بصورة ملائمة واستجابة جهود التنمية بفاعلية للاحتياجات القائمة. يعد توافر البيانات أمراً حاسماً أيضاً لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ويلزم بذل جهود متواصلة لتوحيد النظام الإحصائي الوطني وتيسير عملية رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها في الدولة، وتتيح عملية الاستعراض الطوعي الوطني فرصة ممتازة لإبراز الفجوات في البيانات المتاحة والفرص الكائنة لتحسين القدرات الإحصائية الوطنية.

استعراض مالي عام وتعبئة الموارد

بلغ إجمالي نفقات فريق الأمم المتحدة القُطري لتنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة 4.2 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويشمل هذا المبلغ كلاً من الموارد الأساسية وغير الأساسية، ويعكس المساهمات المالية والعينية، كما جرى توجيه ما يقرب من ثلث الموارد المنفقة نحو الأنشطة التي تركز على التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على الصمود، تليها أنشطة تستهدف تعزيز الخدمات والأنشطة الاجتماعية التي تركز على البيئة والطاقة والغذاء والتي شكلت كل منها ما يقرب من ربع الإنفاق، وبالنسبة إلى النفقات المتبقية فقد وُجهت نحو الدعم الهادف إلى تحسين دور الحكومة في الشراكات الدولية والإقليمية.

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة

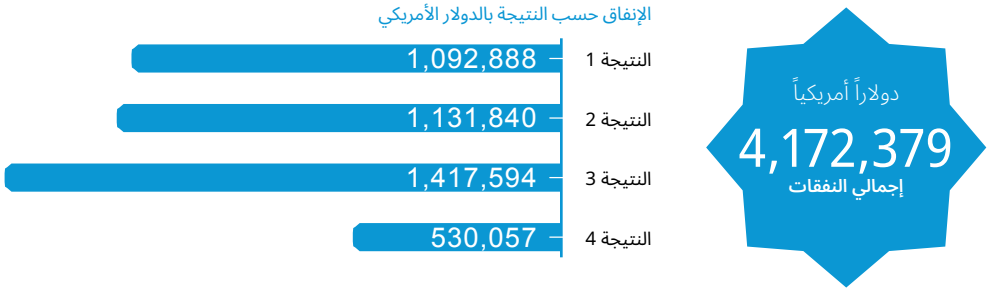

ومن حيث مصادر التمويل، غطت المساهمات المالية المقدمة من الحكومة نحو نصف النفقات، إلى جانب تغطية ما يقرب من ثلث إجمالي التكاليف من تمويل الوكالة الأساسية، ووفرت المساهمات المالية من الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية الجزء المتبقي من الموارد المالية، بالإضافة إلى مساهمات حكومات فنلندا وهولندا والسويد وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. تتوافر ثلثي الموارد بوجه عام من التمويل غير الأساسي، إذ أنفق 18 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة الأموال التي نفذت أنشطة في عام 2022. وعلى الرغم من تباين النفقات عبر الوكالات بصورة ملموسة، فقد قدم جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري مساهمات مهمة في تحقيق نتائج إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة، وتعاونوا بصورة وثيقة لضمان استجابة متسقة لاحتياجات وأولويات مملكة البحرين.

النفقات بحسب مصدر التمويل

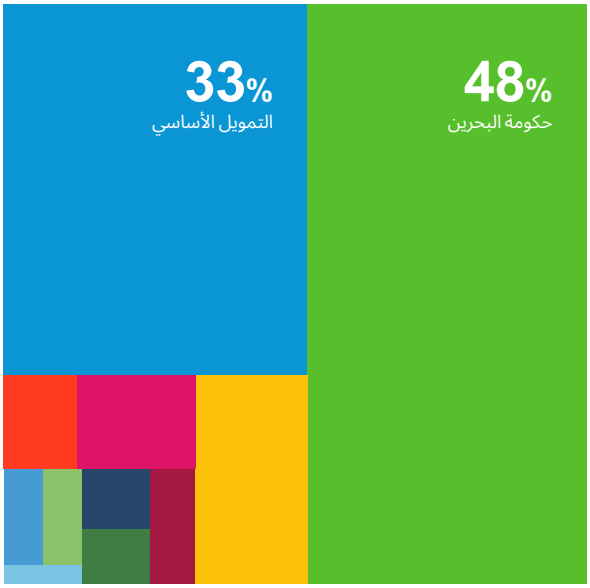

7% الصندوق الأخضر للمناخ
3% الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
2% حكومة سويسرا
2% حكومة هولندا
1% مرفق البيئة العالمية
1% حكومة المملكة المتحدة
1% حكومة الإمارات العربية المتحدة
1% حكومة السويد
1% حكومة فنلندا

الإنفاق بحسب الوكالة الأممية (بالدولار الأمريكي)

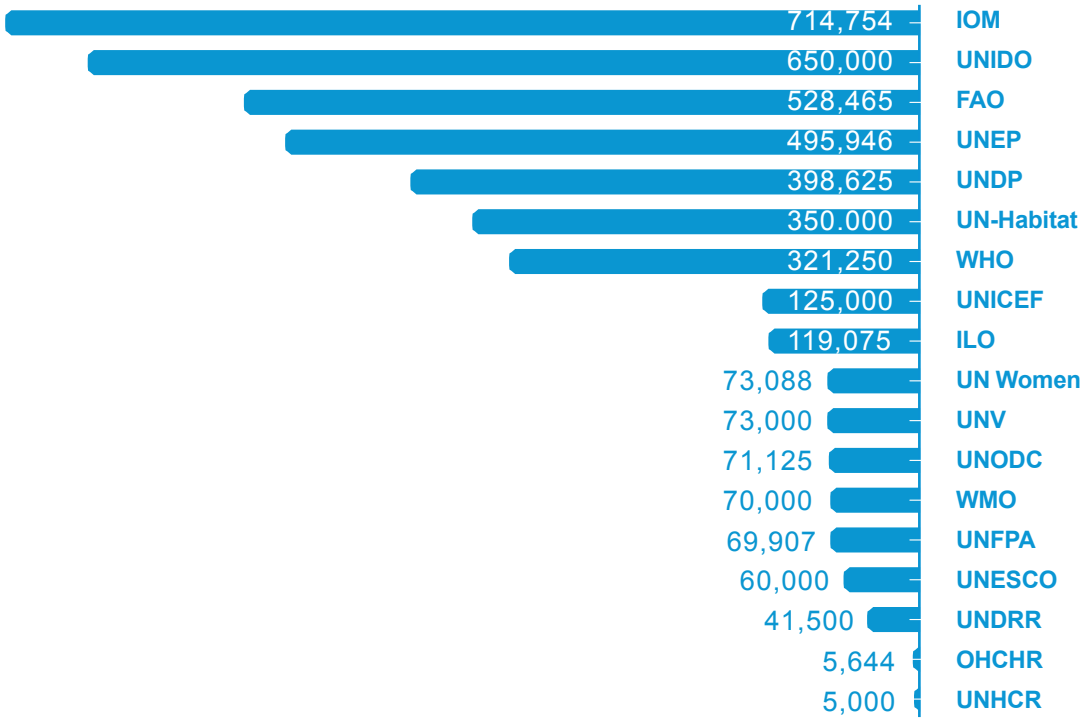

شارك فريق الأمم المتحدة القُطري على مدار العام في تطوير خطة عمله المشتركة المقبلة للفترة 2023-2024 كامتداد لخطته السابقة الممتدة لعامين والتي انتهت في عام 2022. وتتضمن الخطة الجديدة قائمة من التعهدات الطموحة لدعم تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة. ويبلغ إجمالي الموارد المطلوبة المقدرة للخطة نحو 38.8 مليون دولار أمريكي، يتوفر منها ما يقرب من 9.5 دولار أمريكي. وقد بدأ فريق الأمم المتحدة القُطري بالفعل في عام 2022 في اتخاذ خطوات نحو سد الفجوة في الموارد عن طريق توحيد الجهود من خلال تطوير البرامج المشتركة وسيواصل مشاركته في أنشطة تعبئة الموارد المشتركة للمضي قدماً في تنفيذ مهامه.

الموارد المطلوبة والمتاحة بملايين الدولارات الأمريكية للفترة 2023-2024 حسب السنة

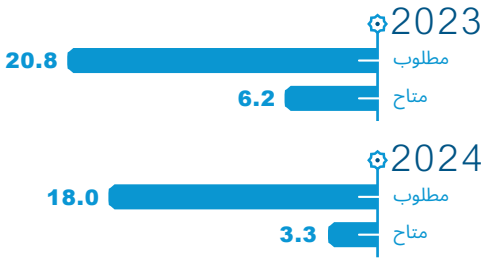

الفصل 03

مصدر الصورة
Shutterstock

التركيز الرئيسي لفريق **الأمم المتحدة** القُطري لعام 2023

• التنفيذ الفعال لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة للتنمية المستدامة

سيظل التنفيذ الفعال لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة أحد محاور التركيز الأساسية لفريق الأمم المتحدة القُطري طوال عام 2023. وبناءً على النجاحات السابقة والدروس المستفادة، سيبذل الفريق القُطري المزيد من الجهود في جميع المجالات ذات الأولوية لإطار التعاون الاستراتيجي 2021-2024 لدعم الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية. وفور الحصول على موافقة البرلمان مؤخراً على خطة عمل الحكومة 2023-2026، سيسعى فريق الأمم المتحدة القُطري إلى مواءمة برامجه مع الضرورات الاستراتيجية الجديدة لضمان استجابة متسقة ومنسقة لاحتياجات وتطلعات الدولة. كما سيجري فريق الأمم المتحدة القُطري تقييماً نهائياً لإطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة لتوجيه إطار التعاون التالي.

• صياغة إطار تعاون جديد

بينما يظل لتنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة الأولوية الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القُطري في عام 2023، سيُوجه الاهتمام أيضاً إزاء صياغة إطار تعاون جديد من المقرر البدء في تنفيذه بحلول عام 2025، وسيُشرع في تنفيذ عملية تشاورية وشاملة لصياغة الرؤية الاستراتيجية الجديدة. ستستند الوثيقة الجديدة إلى الدروس المستقاة من تنفيذ إطار التعاون الحالي، وتحليل الاتجاهات والتحولات الناشئة في السياق المحلي والإقليمي بما يضمن تكييفها مع الاحتياجات والحقائق المحددة على أرض الواقع. ومن خلال روح الشراكة ونهج المجتمع بأسره للتنمية، سيجري صياغة الوثيقة بالتعاون الوثيق مع الحكومة وبمشاركة الجميع من أصحاب المصلحة المعنيين في العملية.

• التحضير للاستعراض الوطني الطوعي

شهدت بداية عام 2023 الإجراءات التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي، الذي ستقدمه الحكومة في المنتدى السياسي رفيع المستوى القادم بحلول يوليو/تموز 2023. وبصفته شريكاً للحكومة ويحظى بثقتها في هذه العملية، سيواصل فريق الأمم المتحدة القُطري، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، تقديم دعمه الكامل من أجل تقديم تحليل استشرافي قائم على الأدلة لما أحرزته الدولة في تنفيذ رؤية عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، على نحوٍ يبرز مختلف الأصوات ووجهات النظر والتجارب.

• تطوير البرنامج المشترك

يُعد تطوير الفريق القُطري لأول ثلاث مذكرات مفاهيمية للبرامج المشتركة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية العالمية والقُطرية خطوة إلى الأمام نحو المستوى التالي من التعاون بين الوكالات. ومع ذلك، فإن إمكانية التغيير التحويلي الذي تلخصه هذه البرامج لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تطويرها إلى مقترحات برامج مشتركة مكتملة الأركان، وتعبئة الموارد المطلوبة وتنفيذها في نهاية المطاف. ومن ثم، سيشهد عام 2023 إيلاء فريق الأمم المتحدة القُطري عناية خاصة بدفع المناقشات الفنية حول المذكرات المفاهيمية الثلاثة إلى الأمام بالإضافة إلى تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ البرنامج، مع التطلع أيضاً إلى تطوير مبادرات مشتركة جديدة.

• عدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع

سيظل النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وكذلك الوفاء بالوعد بعدم إغفال أي فئة من فئات المجتمع على رأس أولويات واهتمامات فريق الأمم المتحدة القُطري للمضي قدماً في تنفيذ مهامه. وسيبذل الفريق جهوده لدعم الحكومة في تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان، ومواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، وستحظى المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة وإدماج الشباب في البرامج والعمليات باهتمام خاص وستُبذل جهود متجددة نحو تعزيز آليات التنسيق حول هذه المجالات.

• شراكات أهداف التنمية المستدامة وتمويلها

يتطلب نطاق وطموحات رؤية 2030 مشاركة جميع شرائح المجتمع في تنفيذها إذا كان لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق. لذلك، سيواصل فريق الأمم المتحدة القُطري تعزيز شراكاته في عام 2023 عبر جميع القطاعات، وستشغل إقامة العلاقات مع القطاع الخاص بؤرة اهتمام الفريق خلال العام، وسيسعى فريق الأمم المتحدة القُطري إلى استكشاف فرصاً جديدة للتعاون. كما سيعطي الفريق الأولوية للمناقشات حول إنشاء صندوق مجمع كآلية للتمويل التحفيزي لتحقيق أولويات إطار التعاون الاستراتيجي المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية الوطنية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

الملاحق

المرفق 1: قائمة شركاء التنمية الرئيسيين لعام 2022

شركاء التمويل

- حكومة مملكة البحرين
- صندوق المناخ الأخضر
- الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
- مرفق البيئة العالمي
- حكومة سويسرا
- حكومة هولندا
- حكومة المملكة المتحدة
- حكومة الإمارات العربية المتحدة
- حكومة السويد
- حكومة فنلندا

الشركاء التنفيذين

- الجامعة الأهلية
- الاتحاد العربي للتطوع
- جامعة الخليج العربي
- الجامعة العربية المفتوحة
- المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي
- مكتب النائب العام
- هيئة البحرين للثقافة والآثار
- شركة البحرين للنقل العام
- جمعية المحفزين البحرينية لذوي الاعاقة
- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)
- غرفة تجارة وصناعة البحرين
- جمعية البحرين للسكري
- معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة
- معهد البحرين للإدارة العامة
- إدارة الأرصاد الجوية
- اللجنة الوطنية البحرينيةللتربية والعلوم والثقافة (لليونسكو)
- المجلس الوطني
- معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة
- جمعية التمريض البحرينية
- المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية
- برينك - بتلكو
- مركز البديع - جلوبايل شيبرز
- الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب
- محافظة العاصمة
- ديار المحرق
- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
- هيئة الكهرباء والماء
- سفارة ألمانيا
- سفارة إسرائيل
- سفارة فلسطين
- سفارة المملكة المتحدة
- سفارة الفلبين
- بنك الإسكان
- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
- معهد الدراسات القانونية والقضائية
- الاتحاد الدولي لجمعيات طلاب الطب
- جامعة المملكة
- هيئة تنظيم سوق العمل
- وزارة شؤون مجلس الوزراء
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- وزارة الخارجية
- وزارة الصحة
- وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
- وزارة الداخلية «Bnature» منصة
- وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
- وزارة العمل

مركز المنامة - جلوبال شيبرز
وزارة شئون البلديات والزراعة
وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية المستدامة
وزارة الشباب
وزارة الأشغال
أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية
محافظة المحرق
قرية مون كيدز(Mun Kids) – سوق المزارعين
المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (NHRA)
المحافظة «الشمالية»
المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(RCICT)
الأكاديمية الملكية للشرطة
الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا
مبادرة شمسها
وحدة التحقيق الخاصة
المجلس الأعلى للبيئة
المجلس الأعلى للصحة
المجلس الأعلى للمرأة
المجلس الأعلى للقضاء
"Symbiosis" سيمبيوسيس
صندوق العمل (تمكين)
جامعة البحرين
جامعة البحرين للتكنولوجيا
"Urban Islander"أيربان آيلاندر
هيئة التخطيط والتطوير العمراني
مجلس الموارد المائية

المرفق 2: الاختصارات

ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ILO	منظمة العمل العالمية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ITPO	مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
ITU	اتحاد الاتصالات الدولية
MoFA	وزارة الشؤون الخارجية
OHCHR	مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان
PSEA	الحماية من الإساءة والاستغلال الجنسي
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SCF	إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
UNCT	الفريق القطري للأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDRR	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UN-Habitat	برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNIC	مركز الأمم المتحدة للإعلام
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNOCT	مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب
UNODC	مكتب الأظمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNRCO	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
UNV	برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UPR	الاستعراض الدوري الشامل
VNR	الاستعراض الوطني الطوعي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WMO	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

الأمم المتحدة
البحرين